العدد ٣٩
يونيو/حزيران ٢٠١٢

نشرة الهجرة القسرية

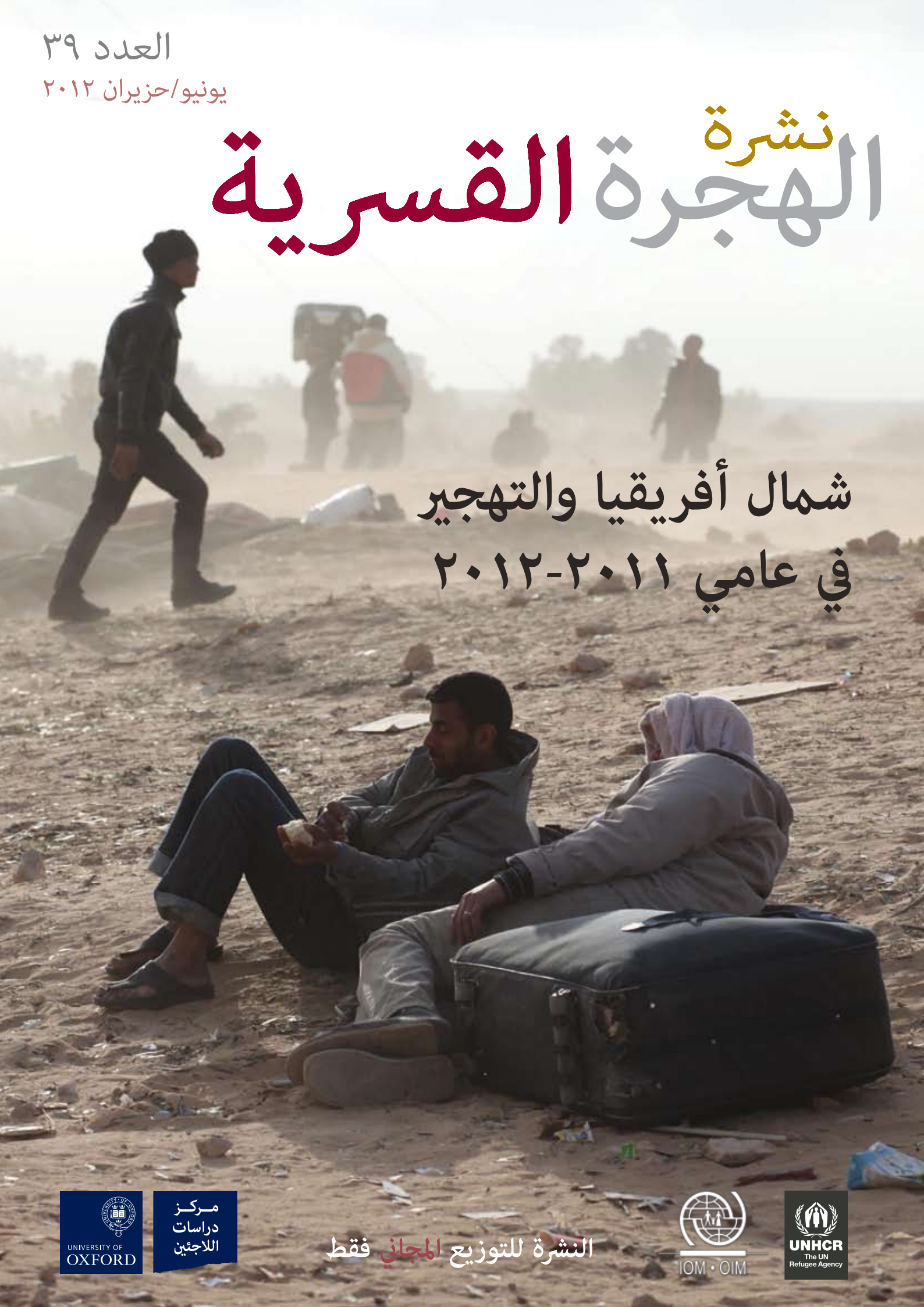

شمال أفريقيا والتهجير في عامي ٢٠١١-٢٠١٢

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD
النشرة للتوزيع المجاني فقط
IOM • OIM
UNHCR The UN Refugee Agency

www.fmreview.org/ar/north-africa

نشرة الهجرة القسرية

كلمة أسرة التحرير

مع اكتمال الاستعدادات لطباعة هذا العدد، ما زال لبلدان ما يسمى بالربيع العربي صدى كبير على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والجيوسياسية. بدأت أحداث الربيع العربي في بواكير عام ٢٠١١ ثم امتدت عبر شمال أفريقيا وكان لها تبعات كبيرة موثقة جيداً لتتجاوز المنطقة التي وقعت فيها وتصل إلى أفريقيا وأوروبا. وقد أدى النزاع في ليبيا على وجه الخصوص إلى مواجهة الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والحماية لعدد من الأوضاع المعقدة حيث كان الناس ينتقلون من مكان لآخر لأسباب مختلفة ومتنوعة وكذلك اختلفت حاجاتهم من شخص لآخر.

يتطرق هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية إلى بعض التجارب والتحديات والدروس المستفادة في شمال أفريقيا إبَّان الربيع العربي التي تجاوز أثر مضموناتها المنطقة ذاتها ووصل إلى مناطق أخرى. ومع هذا العدد، ننشر نسخة محدثة من ملحق نشرة الهجرة القسرية ٢٠٠٨ حول "الإسلام وحقوق الإنسان والنُّزوح".

وننتهز الفرصة بتقديم الشكر إلى كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والوزارة الفدرالية السويسرية للشؤون الخارجية لتقديمهم للدعم السخي في نشر هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية. كما نتقدم بالشكر أيضاً إلى فرانك لاكزو وخالد كوسر مستشارينا المتخصصين في هذا الموضوع على مساعدتهم التي لا تقدر بثمن.

لقد نشرنا عدد شمال أفريقيا على الانترنت بعدة أنساق بما فيها الملفات الصوتية على الموقع التالي: www.fmreview.org/ar/north-africa. وهناك أيضاً قائمة موسعة بالمحتويات على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/NHQ39listing.pdf.

ومع هذا العدد، ننشر أيضاً نسخة محدَّثة عن ملحق النشرة لعام ٢٠٠٨ حول "الإسلام وحقوق الإنسان والنُّزوح"

وسيضم العدد ٤٠ من نشرة الهجرة القسرية موضوعاً رئيسياً بعنوان "يافع ومشرَّد" وسينشر على الانترنت في شهر يوليو/تموز. للاطلاع على معلومات حول الأعداد القادمة يرجى مراجعة الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/forthcoming

كن على اطلاع دائم- يمكنك الاشتراك في تنبيهات البريد الإلكتروني على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/request/alerts كما يمكنك طلب ذلك بمراسلتنا عبر البريد الإلكتروني أو الانضمام إلى صفحتنا على تويتر وفيسبوك.

مع أطيب الأمنيات،
ماريون كولدري وموريس هيرسون

التبرع لنشرة الهجرة القسرية إلكترونياً- يرجى التفكير في تقديم تبرع للنشرة لنتمكن من الاستمرار في إصدار نشرة الهجرة القسرية ويمكنك ذلك من خلال الرابط التالي مع جزيل الشكر. www.giving.ox.ac.uk/fmr

في هذا العدد:

٢ **كلمة أسرة التحرير**
٣ **دروس إيجابية من الربيع العربي**
أنتونيو غترز
٣ **شمولية المنظور**
ويليام ليسي سوينغ
٤ **الهجرة والثورة**
هاين دي هاس وناندو سيغونا
٥ **أطر عمل الحماية القانونية**
تمارا وود
٧ **على حدود الأزمة**
جويدو أمبروسو
٩ **خيارات العودة للوطن: أحلاها مر**
أسميتا نايك وفرانك لاكزكو
١٠ **برنامج إعادة دمج العائدين البنغاليين**
أنيتا ج. ودود
١١ **الاستضافة المحلية والهوية الانتقالية**
كاثرين ي. هوفمان
١٢ **لسنا جميعاً مصريين**
مارتن جونز
١٣ **فقدان الملكية والنُّزوح في ليبيا**
رودري س. وليمز
١٤ **حماية ومساعدة المهاجرين العالقين في الأزمات**
محمد عبدي كير وأنجيلا شيروود
١٥ **ما وراء الصفة القانونية: النظر إلى الحاجة الإنسانية**
تاراك باخ باوب وهيرنان ديل فالي وكاثرين ديرديريان وأوريلي بونثيو
١٦ **إعادة التوطين مطلوبة للاجئين في تونس**
أمايا فالكارسل
١٧ **استجابة الاتحاد الأوروبي: من الالتزام إلى الممارسة**
مادلين غارليك وجوان فان سيلم
١٩ **بلد السلامة الأول**
رفائيلا بوغيوني
٢٠ **الفاعلون الإنسانيون المعترف بهم حديثاً**
جيمس شو هاميلتون
٢١ **الحماية للمهاجرين بعد الثورة الليبية**
صموئيل تشيونغ
٢١ **هل من ربيع للجوء في ليبيا الجديدة؟**
جان فرانسوا دوريو وفيوليتا مورينو لاكس ومارينا شارب
٢٢ **المهاجرون العالقون في الأزمة**
برايان كيلي
٢٤ **تونسي وأفتخر!**
إليزابيث إيستر وهدى شلشول وكارول لاليف

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون (أسرة التحرير)

كيلي بيت (مساعدة التمويل الترويج)

شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International Development
University of Oxford
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

بريد إلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: ٢٨١٧٠٠ ١٨٦٥ ٤٤+
فاكس: ٢٨١٧٣٠ ١٨٦٥ ٤٤+
سكايب: fmreview
الموقع: www.hijra.org.uk

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:

LDI Ltd
www.ldiprint.co.uk

ISSN 1460-9819

صورة غلاف العدد
عند الحدود التونسية الليبية، 2011

دروس إيجابية من الربيع العربي

أنتونيو غترز

يتَّسم التَّهجير القسري في عالم اليوم بعدد من الخصائص منها: تعدد مسبباتها وعدم القدرة على التنبؤ بها وضخامة أعداد الهاربين في مدة قصيرة ودمار مجتمعات بأكملها لأجيال في أغلب الأحيان وكل ذلك في غضون بضعة أيام. وسواء أكان المهجَّرون عابرين للحدود أم نازحين داخلياً في بلدانهم الأصلية فغالباً ما يلقون كرماً كبيراً من الأفراد والمجتمعات المضيفة. ومع ذلك، فإنَّهم في بعض الأحيان يخفقون في الحصول على المساعدة الدولية اللازمة لرفع وطأة المعاناة عنهم أو على الإرادة السياسية لحل المأزق الذي علقوا به.

ويمكن النظر إلى حالة التَّهجير من ليبيا على أنها نموذج مصغر لتلك الخصائص. بدأت الاحتجاجات في ليبيا متأثرة بعمل فردي للمقاومة في جارتها تونس، لكن تلك الاحتجاجات قوبلت بالاضطهاد وفي نهاية فبراير/ شباط أصبحت نقاط العبور على الحدود التونسية تستقبل أكثر من ألف شخص في الساعة بعد أن كانت سابقاً تستقبل رسمياً ألف شخص في اليوم الواحد. لقد هُجرت مجتمعات بأكملها تاركة وراءها منازلها و"تحويشات العمر" أما الأوفر حظاً فقد تمكنوا من حمل بعض متعلقاتهم كفرش النوم والبطانيات. والمشاهد التي وقفت عليها خلال زياراتي للحدود خلال الأزمة الليبية كانت مصدراً للإحباط مع وجود تلك الحشود الخائفة التي لم تعرف أين تذهب والتي ما زالت وقتها تعاني من صدمة العنف الذي هربوا منه والمجهول الذي ينتظرهم.

أما استجابة المواطنين التونسيون العاديين فقد كانت مثلاً في الإيثار. لقد شَهدتُ ورأيت قرىً تُشارك المهجَّرين منازلهم وأرضهم، ورأيت أيضاً آخرين يتجشمون عناء التنقل لأميال عدة من أجل إحضار الشطائر للعالقين في تلك الحشود على الحدود.

لقد أبقت تونس حدودها مفتوحة وذلك أمر يستحق الملاحظة خاصة وأنها كانت في طور الانتقال من محنة "ربيعها العربي". وفي تلك اللحظة، انضم المجتمع الدولي إلى القوات المحاربة وأرسلت الطائرات لإعادة العمال وعرضت على اللاجئين أماكن لإعادة التوطين فيها لتمكين المهجّرين للمرة الثانية من ليبيا البدء في حياة جديدة.

ولابد من التأكيد على الضرورة الحاسمة لتوفير التنسيق والمساعدة والحماية في الوقت المطلوب حيث إننا نشهد انتشاراً للنزاعات الجديدة في مالي وسوريا والسودان ناهيك عن النزاعات "القديمة" كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأفغانستان. ولسوء الحظ فإنه يتعين علينا أن نكون قادرين على التركيز على أكثر من قصة واحدة في وقت نرى فيه العالم يتسبب في نشوء التهجير بوتيرة أعلى من سرعة إنجاز الحلول. كما أنَّ هناك مشكلات سياسية أساسية تتطلب استجابة سياسية لأنَّ الوكالات الإنسانية كالوكالة التي أنتمي إليها عاجزة عن منع التهجير أو إنهائه بمفردها. وقد أظهر التهجير من ليبيا أنّه بالمستطاع تحقيق ذلك إذا ما توافرت الإرادة لدى المجتمع الدولي.

أرحب بهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية للبحث فيما أُنجِزَ ولتسليط الضوء على ما تبقى من تحديات، ولابد لنا في إطار عملنا المشترك نحو الحصول على الاستجابات والحلول السياسية بأسلوب منهجي منتظم أن نتعلم من مثل هذه الدروس.

أنتونيو غترز، المفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بأدريان إيدواردز، رئيس قسم الإعلام والمحتوى لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين edwards@unhcr.org

شمولية المنظور

ويليام ليسي سوينغ

تعد مناصرة حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين والأشخاص المُهجَّرين من أهم تحديات هذا القرن. فقضايا الهجرة معقدة ومتعددة في جوانبها، وتتسبب في ظاهرة لا يقل حجمها عن العولمة في القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى درجة لا يُستهان بها. وتساهم انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية المتزايدة والتدهور البيئي في هذه الموجة غير المسبوقة في التنقل الإنساني.

ويتولد عن الأزمات المعقدة التي أثارتها الأسباب البشرية و/ أو الإنسانية في تخبط التنقلات القسرية السائدة للأشخاص، إما داخلياً أو عبر الحدود، ولا يجعل ما سبق بعض السكان مستضعفين بصورة كبيرة فحسب، بل إن لذلك أيضاً مضمونات دائمة على المجتمعات والاقتصادات والتنمية والبيئات والأمن والحوكمة. وهناك اعتراف متنام بأن الفئات القانونية الحالية للأشخاص المتأثرين بالكوارث، كاللاجئين أو النازحين داخلياً، لا يتفهمون بشكل كامل الظروف المختلفة للأشخاص في أوضاع الأزمات والسبل المتعددة التي ينتهجها الأشخاص للفرار من تلك الأوضاع كما أنهم لا يتفهمون اختلاف طبيعة الظروف بمرور الوقت.

فعلى سبيل المثال، قد تعجز التوجهات المركّزة فقط على الأشخاص المُهجَّرين في توضيح الحقائق الأخرى مثل الاستضعاف المتزايد للأشخاص غير القادرين على الهجرة في أوقات الأزمات والآخرين العالقين بالظروف الخطيرة. ويمكن لوضع التنقل المتعلق بالأزمات في سياق أوسع أن يلقي الضوء على العوامل الهيكلية الكامنة التي تقرر سلوكيات هجرة الأشخاص قبل وخلال وبعد الأزمات، مع تعزيز الأساليب الفعالة لحماية ومساعدة الأشخاص المتأثرين وضمان حقوقهم الإنسانية. وتظهر الأحداث الواقعة في شمال أفريقيا، خاصة الأزمة الليبية، الحاجة والقيمة المضافة للنظر إلى الأزمات من وجهة نظر التنقل، أي ما نطلق عليه في منظمة الهجرة الدولية "أزمة الهجرة".

واستكمالاً لأطر عمل الاستعدادية والاستجابة وصور التعافي الإنسانية الخاصة بالأزمات المقعدة، يتناول منهج إدارة الهجرة جميع المراحل المتعلقة بالاستجابة للكوارث من وجهة نظر التنقل البشري. ويتعلق أحد أهم التحديات الباقية بتنسيق الدول بين بعضهم ومع المؤسسات التي تملك التفويض والبنية للاستجابة لهذه الكوارث. وتأخذ منظمة الهجرة الدولية بزمام القيادة في مراجعة الأنظمة والآليات التشغيلية لتحسين الاستعدادية والاستجابة لأزمات الهجرة.

ويليام ليسي سوينغ هو المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية www.iom.int ولمزيد من المعلومات حول المنظمة، يُرجى الاتصال بجان فيليب تشاوزي pchauzy@iom.int

الهجرة والثورة

هاين دي هاس وناندو سيغونا

لم يُحدث الربيع العربي تغييراً جذرياً في أنماط الهجرة في منطقة البحر المتوسط، ولا يعمل المسمى "أزمة الهجرة" على إنصاف الحقيقة المركبة والطبقية.

منذ اندلاع الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، انشغلت وسائل الإعلام والساسة في أوروبا بمشهد قدوم "المد العاتي" للشمال أفريقيين إلى أوروبا. لكن افتقدت هذه التوقعات المحسوسة إلى الأسس العلمية، ولم يكن مدهشاً أنها ظلت توقعات لم تُترجم حقيقةً على أرض الواقع.

ومع ذلك، لعبت الهجرة بأشكالها المتعددة دوراً أساسياً في الانتفاضات التي انتشرت عبر هذه المناطق. وليست صفوف المركبات الفارّة من المدن والقرى المحاصرة في ليبيا والعمال المهاجرين المنتظرين إعادتهم لأوطانهم في مراكز الاحتجاز في مصر وتونس والقوارب المكتظة بالتونسيين والقادمين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء عبر البحر المتوسط إلى جزيرة لامبيدوسا والعديد من المهاجرين المصريين وطلبة الجامعات العائدين إلى القاهرة للانضمام إلى الاحتجاجات في ميدان التحرير إلا أمثلة قليلة على صور تقاطع التنقل البشري مع الأحداث في شمال أفريقيا.

ولا تعد أحداث الهجرة الأخيرة أثراً جانبياً للثورات، وتلزم مراعاة الروابط المحتملة بين الفرص المتناقصة للهجرة من شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي (نتيجة للأزمة الاقتصادية وتشديد السيطرة على الحدود) والإقصاء والكراهية للشباب المحروم من حقوقه من ناحية والاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر وليبيا والجزائر والمغرب من ناحية أخرى.

وبدايةً، فمن المفيد أن نميّز بين الاحتجاجات نفسها والانتقال اللاحق للأنظمة السياسية الجديدة وتدعيمها. فهذا يساعد في إيجاد رؤية عامة وواضحة لأنماط التنقل. وقد تداخلت الصور المختلفة للهجرة والتَّهجير القسري مع الاحتجاجات الشعبية بمرور الوقت وأيضاً مع نماذج المشاركة المتبعة في هذا الموقف السياسي سريع التغير من قِبل الوكالات الدولية التي ستُغيَّب في المسمى العام "الربيع العربي".

من الشواطئ الشمالية

"في ٢٠١١، أضاع الاتحاد الأوروبي فرصة تاريخية للبرهنة على التزامه تجاه الأسس التي بُني عليها. وكأننا نقول لهم: "رائع أنكم قمتم بثورة وتودون اعتناق الحرية لكن، لكن عليكم بجميع الطرق (الممكنة) أن تبقوا حيث أنتم، فنحن نعاني من أزمة اقتصادية لابد أن نتعامل معها." (سيسيليا مالمستروم، المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية).

يعكس هذا القول المقتبس عن محاضرة عامة في جامعة هارفارد في أبريل/نيسان ٢٠١٢ التقييم الصريح والواضح لغموض استجابة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تجاه تدفقات الهجرة المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الاقتصادي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وتلقي الوثائق وبيانات السياسات وأوراق المواقف التي أصدرتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي الضوء على القلق بخصوص رحيل الشمال أفريقيين نحو الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. ومع أن هذا الرحيل لم يحدث أبداً، فمن المؤكد أن الصورة القوية "للغزو" قد تخللت المفاهيم العامة والاستجابات السياسية للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، مع اكتساب جزيرة لامبيدوسا الإيطالية لوضع فريد.

كما برهنت استجابة الاتحاد الأوروبي أيضاً للهجرة المرتبطة بالصراع في شمال أفريقيا على التوتر القائم بين الأبعاد الداخلية والخارجية لإدارة الهجرة. وقد حاولت الدراسة حول "توجه الاتحاد الأوروبي نحو الهجرة والانتقال" (GAMM)[1] في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ إعادة صياغة موقف الاتحاد الأوروبي حول أربعة دعائم "جميعها مهم"، هي: تسهيل الهجرة المنتظمة والتنقل ومنع وتقليل الهجرة غير المنتظمة والإتجار بالبشر وتعظيم تأثير التنمية وتعزيز الحماية الدولية "وتدعيم البعد الخارجي لسياسة اللجوء".

وفي حين أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح عن طريق التحوُّل من التحيُّز الفردي بخصوص القضايا الأمنية، لا تزال الدراسة الخاصة بتوجه الاتحاد الأوروبي نحو الهجرة والانتقال محصورة في الثنائية غير الصحيحة بل المضللة للهجرة "المنتظمة" و"غير المنتظمة" (حتى وإن كان ذلك بشكل مرن). ولا تزال مركزية فرض الهجرة والسيطرة أساسية، وكذلك الدور المعزز لوكالة "فرونتكس"[2] التي شهدت زيادة موازنتها التشغيلية من ٦,٣ مليون يورو عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٤٢ مليون يورو في ٢٠٠٧ حتى صعدت إلى ٨٧ مليون يورو بحلول عام ٢٠١٠، ممثلة لهذه الأولوية. وتعد حقيقة أن الوفيات في البحر قُدرت بحوالي ٢٠٠٠ مهاجر في عام ٢٠١١ وحده (وفقاً لمجلس أوروبا) في الوقت الذي أصبح فيه البحر الأبيض المتوسط واحداً من أكثر المناطق في العالم التي تشهد وجود الجماعات المسلحة وخفراً في الوقت نفسه تذكير مبدئي للهوة بين أحاديث الاتحاد الأوروبي والممارسة الفعلية حول الإيماء وحقوق الإنسان.

وقد أدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والدفعة الشعبية نحو الإدارة الأكثر ديمقراطية في شمال أفريقيا إلى إرباك العلاقة والتعاون الوثيقين بخصوص قضايا الهجرة بين الحكومات الأوروبية والشمال أفريقية. وخلال السنوات السابقة للثورات، رأى النظراء الأوروبيين والشمال أفريقيين أن مشكلة عبور الحدود الخارجية لأوروبا من قِبل "غير المرغوب فيهم" بادئة في التغلب عليها على الأقل، إن لَم يتم حلها. وبالإضافة إلى أنظمة الهجرة الزائدة في التقييد، بَرَّرَ الاتحاد الأوروبي السيطرة على الحدود مع دول شمال أفريقيا من خلال عدد من المبادرات مثل الاتفاقيات الثنائية بين النظام الليبي السابق أو تونس وفرنسا أو المغرب وأسبانيا. وبدلاً من وقف الهجرة، زاد ذلك من السمة غير المنتظمة للهجرة وأدت إلى التنوع الجغرافي لسبل الهجرة البرية والبحرية في ومن أفريقيا، مما زاد من تكاليف وخطورة الهجرة على المهاجرين، مع زيادة ضعفهم أمام الاستغلال والمعاناة. والبادي، أن صنّاع السياسة بالاتحاد الأوروبي لا يراعون هذه الآثار الجانبية إلا ما ندر.

من الشواطئ الجنوبية

كشف مئات الآلاف من العمال من من الدول الأفريقية جنوب الصحراء والمهاجرين الآخرين المشردين في أرجاء ليبيا خلال الحرب الأهلية، ممن سعوا إلى اللجوء عبر الحدود المصرية والتونسية، نطاق الهجرة فيما بين الدول الأفريقية إلى العالم بأسره. وعلى العموم، هُجِّرَ العمال المهاجرين من أكثر من ١٢٠ دولة خلال النزاع.

وقد تجاهلت الرؤى ذات المركزية الأوروبية حول الربيع العربي التأثير الكبير للربيع العربي على دول المنشأ. وهذا لا يرجع فقط إلى الدور المحتمل الذي لعبه العائدون في العنف السياسي الحادث مؤخراً في دول مثل مالي، لكن أيضاً إلى حقيقة أن العديد من الأسر في الدول الفقيرة محرومة الآن من الدخل القادم من الحوالات بعد عودة العمال المهاجرين من ليبيا. وفي العديد من الحالات، عانى المهاجرون العائدون من انعدام الأمن.

وكان العديد من النازحين عملاً مهاجرين ممن عاشوا في ليبيا لسنوات. وفي أعقاب الصراع، حاول الكثيرون منهم العودة للوطن، مع تجاهل فكرة أن الربيع العربي سيتسبب في الرحيل الجماعي إلى أوروبا.

لكن أكثر الجماعات استضعافاً تألفت من المهاجرين واللاجئين الذين لم يتمكنوا من العودة نظراً لخطورة ذلك و/أو لعدم توافر المال الكافي معهم ونقص الاتصالات لتسهيل رحلتهم. وقد أصبحوا عالقين في الوضع الذي أصاب باحث الهجرة جورغين كارلينغ بوصفه على أنه "تنقل غير طوعي".

ولم يتطلع الآخرون بالضرورة إلى العودة، حيث فرّوا من انعدام الأمن والاضطهاد والحرمان في دولهم، وغالباً ما عاشوا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لسنوات وعقود. ويشمل ذلك

المهاجرين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء والطوارق في ليبيا والعراقيين والفلسطينيين والصوماليين في سوريا والسودانيين والصوماليين في مصر. وقد ساهمت الاضطرابات السياسية والأزمة الاقتصادية وزيادة تكاليف المعيشة والبطالة وزيادة انعدام الأمن (نظراً لقلة الانتشار الشرطي) في زيادة استضعاف هذه الجماعات أكثر مما كانت عليه أصلاً.

وقد انحصرت الهجرة بصورة واسعة في ليبيا، ولم تكن هناك أي زيادة كبيرة في الهجرة من دول شمال أفريقيا. كما سُهلت الزيادة في المهاجرين التونسيين عن طريق قلة انتشار الشرطة خلال الثورة، لكنها تجسدت في التقليد المعروف كثيراً بالهجرة غير المنتظمة بالقوارب إلى أوروبا والتي وُجدت منذ فرضت دول جنوب أوروبا على التأشيرات على القادمين من دول شمال أفريقيا، حوالي عام ١٩٩١.

الثورة والهجرة

من غير المحتمل أن تغير الثورات أنماط الهجرة طويلة الأجل بصورة جذرية. وأدت نفس العمليات التي أوجدت الظروف لقيام الثورات إلى الهجرة أيضاً. ومن الممكن أن تعزز كلتا الظاهرتين إحداهما الأخرى. وقد نما في المنطقة جيل جديد، على درجة كبيرة من الوعي والتعليم ويحمل طموحات أكبر ويعي الفرص المتاحة في مناطق أخرى والظلم الواقع في أوطانهم أكثر من أي جيل آخر، لكنهم في نفس الوقت يشعرون بالرفض والغضب نظراً لارتفاع مستويات البطالة والفساد والمحاباة والكبت السياسي.

نقطة الحدود في السلوم في المنطقة المحرمة بين ليبيا ومصر

إن العصر الآت للأجيال الجديدة والغريبة والواعية من الشباب والشابات الغاضبين يزيد من إمكانية الهجرة والثورات للمجتمعات العربية. حتى مع السيناريوهات الأكثر تفاؤلاً، فليست فكرة توقف الهجرة محتملة، مثلها في ذلك مثل الهجرة الجماعية إلى أوروبا. وبالتأكيد، يبدو أن لدول معروفة ومحرومة مثل مصر إمكانية الهجرة خلال السنوات القادمة. لكن يعتمد رحيل هؤلاء المهاجرين إلى أوروبا أو مناطق أخرى بصورة أساسية على مستقبل النمو الاقتصادي في أوروبا وغيرها. وفي نفس الوقت، فإن المحتمل هو استمرار اقتصاد النفط الليبي في الاعتماد على العمالة المهاجرة، وقد بدأ المهاجرون المصريون والقادمون الدول الأفريقية جنوب الصحراء بالفعل في العودة إلى هناك.

وبالنسبة للنُخب السياسية في المنطقة، لعبت الهجرة دوراً هاماً كصمام أمان، حيث خففت فرص الهجرة إلى الخارج من معدلات البطالة والسخط والضغوط السياسية الداخلية من أجل الإصلاح. والوارد أن نقص فرص الهجرة هذه قد حوّل الاهتمام والغضب إلى الداخل وقلب التوازن لصالح القوى الثورية. علاوة على ذلك، لعبت المعتقلات السياسية والمهاجرين دوراً هاماً في دعم الثورات، خاصة في تونس ومصر.

ماذا سيكون أثر الإصلاحات السياسية وربما النماذج الأكثر ديمقراطية للإدارة على الهجرة وسياستها؟ ويرى بعض المراقبين أن الطبيعة الأكثر محافظة وإلهاماً من الناحية الدينية للحكومات الحالية والمستقبلية قد تؤدي إلى زيادة تطلعات الهجرة بين العلية العلمانية والأقليات والنساء، ممن قد تتعرض حقوقهم للتعدي عليها.

ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات المحتملة في احترام الحكومات لحقوق الإنسان لمواطنيهم ربما تدفع أيضاً بالمجتمعات في شمال أفريقيا لأن تصبح أكثر تمعناً وانتقادية للذات تجاه الخوف من الأجانب وانتهاكات حقوق المهاجرين واللاجئين وجعل حكوماتهم أقل رغبة في التعاون مع سياسات الهجرة القائمة على الأمن في الدول الأوروبية.

هاين دي هاس hein.dehaas@qeh.ox.ac.uk مدير مشارك لمعهد الهجرة الدولية www.imi.ox.ac.uk ونائدو سيغونا nando.sigona@qeh.ox.ac.uk هو مسؤول رئيسي للبحوث في مركز دراسات اللاجئين www.rsc.ox.ac.uk

يعكس هذا المقال مناقشات ورشة العمل تحت عنوان "الربيع العربي وما وراءه: التنقل البشري والهجرة القسرية والاستجابات المؤسسية" التي عقدها مركز دراسات اللاجئين ومعهد الهجرة الدولية وبرنامج أكسفورد للشتات في جامعة أكسفورد في مارس/آذار ٢٠١٢.

www.rsc.ox.ac.uk/publications/rsc-reports/wr-arab-spring-beyond-120612.pdf/view

خدمة البودكاست متاحة على

www.forcedmigration.org/podcasts-videos-photos/podcasts/arab-spring-and-beyond

١. http://ec.europa.eu/home-affairs/news/intro/docs/1_EN_ACT_part1_v9.pdf
٢. الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون التشغيلي على الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء.

أطر عمل الحماية القانونية

تمارا وود

يعمل التَّهجير واسع النطاق المرتبط بالانتفاضات الشعبية الأخيرة في شمال أفريقيا على دعم وتحدي دور آليات الحماية القانونية.

لأكثر من ٦٠ عاماً، قدمت اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١) حجر الأساس لتوفير الحماية الدولية للأشخاص المُهجَّرين. وهي تمثل مصدراً مهماً لحماية الكثيرين ممن فروا من الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا، مع مصادقة العديد من دول الوجهة مثل مصر وتونس والجزائر وإيطاليا ومالطة[١] عليها.

إلا أن السياق الأوسع لتهجير الشمال أفريقيين يلقي مزيداً من الضوء على بعض القيود الخاصة بالاتفاقية بخلاف التعريف المحدود والفني للاجئ الذي قد يستثني العديد من الأشخاص الذين هم في حاجة فعلية للحماية. ولن يتضمن تعريف الاتفاقية الأشخاص الفارين من العنف المعمم أو النزاع المسلح نظراً لعدم قدرتهم على إقامة رابط بين مخاطر الأضرار التي يتعرضون لها وأحد الأسس الخمس المحددة للاضطهاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينحصر مفهوم اللاجئ الوارد بالاتفاقية على الأشخاص الذين ينتابهم خوف راسخ من الاعتقال فقط، فيما يتعلق بالدول التي يحملون جنسياتها. ولا يستطيع الأشخاص ممن يُطلق عليهم "مواطني دولة ثالثة"، بما في ذلك العمال المهاجرين واللاجئين من الدول الأخرى الذين يعيشون ويعملون في دول شمال أفريقيا وقت الثورات، الحصول على الحماية وفقاً لاتفاقية اللاجئين، حسب خوفهم من وقوع الضرر لهم في هذه الدول.

وبالنسبة للأشخاص الواقعين خارج نطاق اتفاقية اللاجئين، فإنه يمكن للعديد من التطورات اللاحقة في حماية المُهجَّرين قسراً أن تقدم مصدراً بديلاً للحماية. وتعد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الحاكمة للجوانب الخاصة من مشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩) أحد هذه المصادر التي تستهدف التعامل مع جوانب حماية اللاجئين الأفريقية والتي لا تتناولها بدقة اتفاقية ١٩٥١[٢]. وبصورة أساسية، فإن تعريف اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ للاجئ يتضمن الحماية كي يشمل أي شخص " اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، " (مادة ١ (٢)). ويشتمل ذلك على التهجير الناتج عن أوضاع الصراع واسع النطاق، كما كان الحال في ليبيا.

وكما الحال في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، يستفيد اللاجئون وفقاً لاتفاقية ١٩٦٩ أيضاً من مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يحول دون إعادتهم إلى المنطقة التي تتهدد فيها "حياتهم أو سلامتهم البدنية أو حريتهم". كما أنهم يستفيدون من النطاق الشامل لحقوق اللاجئين الموضحة في اتفاقية ١٩٥١، على الرغم من أن اتفاقية ١٩٦٩ نفسها لا تتضمن قائمة مقارنة

رجل تونسي يعيد جوازات السفر إلى لاجئين بنغلاديشيين الذين احتجزهم الجيش التونسي وقت عبورهم الحدود.

للحقوق فإنَّ ذكرها صراحة لنيتها بأن تكون اتفاقية "إقليمية مكمِّلة" لما سبق تمثل أساساً قوياً لتزويد اللاجئين بالحقوق المتساوية وفقاً لكلا التعريفين.

وفي حين أن نطاق تعريف اللاجئ باتفاقية ١٩٦٩ هو أشمل من نظيرتها لعام ١٩٥١، فإنه يفرض التزامات الحماية على الدول الأفريقية فقط ولا تمتد لتشمل أكثر من ٤٥٠٠٠ شخص، ممن عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا والذين يجب أن يعتمدوا على التعريف الأضيق لاتفاقية ١٩٥١ لوضع اللاجئين. وحتى في أفريقيا، فإنه يمكن رفض إعطاء اللاجئين حسب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الفرصة للوصول إلى الحلول الدائمة مثل إعادة التوطين التي لا تُتاح بصورة عامة إلا للاجئين، بحسب اتفاقية ١٩٥١.

وتخضع صفة اللاجئين في كل من اتفاقيتي ١٩٥١ و١٩٦٩ إلى الاستثناءات وشروط توقيف الصفة لكل منهما، والتي تمكّن من رفض منح الوضع المحمي للاجئين عند ارتكاب اللاجئ لجريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو أي جريمة أخرى خطيرة غير سياسية[٤] أو قد تُزال تلك الصفة إذا ما "انتهت الظروف التي اعتُرف بالشخص بموجبها على أنه لاجئ"[٥]. إلا أن هذه النصوص يجب تأويلها في ضوء الهدف والغرض الإجمالي لكل اتفاقية، والذي سيكون تقديم الحماية، وبذلك، فإنه يجب تطبيقها بشكل حذر. على سبيل المثال، أوضحت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنَّه لاعتماد تغيير الظروف في البلاد على أنه سبب يوجب وقف منح صفة اللاجئ لا بد لذلك التغيير من أن يكون "أساسياً وثابتاً ودائماً" إلى درجة كافية[٦]. وفي حين أن العديد من الليبيين ممن غادروا البلاد خلال ذروة الصراع قد عادوا الآن، تعني الطبيعة العنيفة لتغير النظام في ليبيا أنها لن تمثل التغير المستقر والدائم لضمان وقف وضع اللاجئين في المستقبل القريب.

> تنطبق اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، إلى جانب بروتوكول ١٩٦٧ الخاص بها، على أي شخص " .... بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد" المادة ١ (أ) (٢)). والأشخاص المستوفون لهذا التعريف هم لاجئون ويستفيدون من عدد من الحقوق وفقاً للاتفاقية، بما في ذلك الحق في العمل والتعليم والسكن، علاوة على الحماية من الإعادة القسرية، التي يُقصد بها رد الشخص المكان الذي تكون فيه حياته أو حريته مهددتين (المادة ٣٣)[٢].

وبالإضافة إلى اتفاقيتي ١٩٥١ و١٩٦٩ الخاصة باللاجئين، يقدم قانون حقوق الإنسان الدولي الأشمل الحماية للأشخاص المُهجَّرين، من خلال توسيع مبدأ عدم الإعادة القسرية ليشمل من يستوفي شروط الحصول على صفة اللاجئ ومن خلال استحداث الحد الأدنى من معايير التعامل مع كافة الأشخاص ضمن المنطقة الجغرافية أو الاختصاص القضائي لدولة ما. وكمثال، فإن العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، جميعها تمنع الدول من إعادة الأشخاص إلى المواقع والأوضاع التي سيتعرضون فيها للأذى.

وفي أوروبا، تم تنفيذ هذه الالتزامات الأشمل لعدم الإعادة القسرية وفقاً لنظام "الحماية الثانوية". لكن، يلزم القول أن مبدأ عدم الإعادة القسرية مقبول الآن بشكل واسع بل إنه قد دخل في أعراف القانون الدولي العام، لذلك، فإن الالتزام بعدم إعادة الأشخاص إلى الأماكن التي سيتعرضون فيها للأذى ملزم على كافة الدول، بما فيها الدول التي ليست طرفاً في أي من المعاهدات المعنية.

خارج شبكة الحماية

تعكس صكوك الحماية الدولية والإقليمية المذكورة أعلاه الاختلافات القانونية والمعيارية التي طال أمدها بين الفئات المختلفة للاجئين، خاصة بين المهاجرين ممن يُطلق عليهم "القسريين" و"الطوعيين". وتفرض تدفقات الهجرة المختلطة، حيث ينتقل المهاجرون ("الطوعيون") الباحثون عن فرص كسب الرزق واللاجئون وغيرهم من اللاجئين القسريين بشكل متزامن بين الدول والمناطق، مصاعب في تحديد الأشخاص الذين يحتاجون بالفعل إلى الحماية. علاوة على ذلك، تتحدى الدوافع المختلطة للمهاجرين الأفراد الفارق المفهومي بين اللاجئين والمهاجرين الآخرين.

في السياق الشمال أفريقي، يشكل العمال المهاجرين المهجَّرين مثالاً واضحاً للتحديات التي تفرضها النماذج الحديثة للتهجير أمام أطر العمل الحالية. فعلى سبيل المثال، فر عدد كبير من العمال المهاجرين االصوماليين والسودانيين والإيريتريين من ليبيا إلى دول الجوار مثل مصر وتونس. وتنص الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين في دول إقامتهم، إلا أنها لا تتعامل مع القضية الخاصة بالتهجير. وحيث يمكن للعمال المهاجرين أن يثبتوا أنهم سيواجهون الأذى الجسيم إن عادوا إلى دولهم الأصلية، فإنه بإمكانهم الاستفادة من المبدأ الأشمل لعدم الإعادة القسرية، لكن، وبصورة عامة، وعلى الرغم من مواجهة مواقف الاستضعاف بدرجة تساوي أو تزيد على مواجهة المواطنين المهجرين لها فلا يُمنح العمال المهاجرون إلا ما ندر الصفة الخاصة للعديد من الأشخاص المهجرين الآخرين.

كما يُلاحظ أيضاً أن غياب حماية القانون الدولي للأشخاص الذين لم يعبروا الحدود الدولية، مثل الأشخاص النازحين داخلياً، هو سمة أخرى من سمات حوكمة النزوح القسري على المستويين الدولي والإقليمي، على الرغم من أن المعايير التوجيهية حول النزوح الداخلي[٧] واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كامبالا[٨]) تمثل صورتين من صور التطور في هذا المجال. وبصورة خاصة، تقدم اتفاقية كامبالا، المتبعة بصورة إجماعية من قِبل الاتحاد الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، التزامات قانونية من جانب الدول الأفريقية لتوفير الحماية للأشخاص النازحين داخل حدودهم. ورغم أن هذا لم يدخل حيز التنفيذ بعد (حيث يستلزم التصديق من قِبل ١٥ من الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي، كحد أدنى)، تظهر خبرة الاتحاد الأفريقي الأهمية المستقبلية الممكنة لهذا الصك في المنطقة.

إلا أن التحدي الأكبر أمام الحماية قد يكمن في التنفيذ الفعلي لآليات الحماية القانونية الدولية والإقليمية. وفي بعض الدول، فإنه من اللازم إدخال الالتزامات العرفية وتلك المنصوص عليها في المعاهدات إلى القانون الوطني قبل تطبيقها على المستوى الوطني. وفي حالة أخفقت الدول في تلبيتها التزامات إزاء الحماية الدولية، فإن هناك فرصاً محدودة لتعويض المتضررين. وحيث تملك العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان آليات للمراجعة وتقديم الشكاوى، تتسم هذه الآليات ببطء العمل ويمكن أن تكون لها نتائج، يُذهب تأخيرها بأهميتها لدى الشاكي. وهناك غياب واضح لأي اجراءات مماثلة وفقاً لأدوات الحماية الخاصة بالاجئين. وتمثل خبرة النزوح في شمال أفريقيا فرصة لمراعاة الكيفية التي يمكن بها تعزيز آليات الحماية الدولية والإقليمية لضمان عدم تقويض حدود النطاق والتنفيذ لأهداف الحماية الكلية التي جاءت هذه الآليات من أجلها.

تمارا وود tamara.wood@unsw.edu.au هي مُحاضِرة ومرشحة لنيل درجة دكتوراه بجامعة نيو ساوث ويلز www.unsw.edu.au

١. انظر "من وقّع على أي قسم، ملحق نشرة الهجرة القسرية حول الإسلام وحقوق الإنسان والنزوح" www.fmreview.org/ar/human-rights
٢. http://tinyurl.com/1951-Refugee-Convention-Ar
٣. http://tinyurl.com/1969-OAU-Convention-Ar
٤. اتفاقية اللاجئين لعام 1951، مادة 1 (و)
٥. اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، مادة 1 (4) (هـ) واتفاقية اللاجئين لعام 1951، مادة 1 (ج) (5)
٦. خلاصة اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رقم 68 (1992)
٧. انظر www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPArabic.pdf
٨. http://tinyurl.com/Kampala-Convention-Ar

على حدود الأزمة

جويدو أمبروسو

مع أن تدفقات الهجرة المختلطة ظاهرة معترف بها منذ أمد بعيد، فهذه المرة الأولى التي تنطبق تلك الظاهرة على إحدى حالات التهجير واسعة النطاق التي تتطلب استجابة إنسانية منسقة إزاء مجموعة كبيرة و متنوعة من المهجَّرين.

ولَّدت الأزمة الليبية أفواجاً كبيرة من المهاجرين واللاجئين الذين تدفقوا نحو تونس ومصر في ما يمكن تسميته "بأزمة الهجرة المختلطة" التي فرضت تحديات كبيرة جديدة على المجتمع الإنساني. وفي حين أنَّ هذا الحجم الكبير من التدفقات المهاجرة ليست فريدة من نوعها تاريخياً، لكن يلاحظ أنه لم يكن هناك أي حدث سابق في منطقة البحر الأبيض المتوسط يقارب ذلك الحجم. لقد أُخِذَ المجتمع الدولي على حين غرة خاصة في تونس التي لم تتأثر في الماضي بأي تدفقات جوهرية للاجئين أو المهجَّرين، ولذلك السبب لم يكن هنالك أي تخطيط مسبق لحالات الطوارئ.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد كان هذا التدفق جديداً في تركيبته خاصة في الأسابيع القلائل الأولى حيث كانت معظم أفواج القادمين تضم المهاجرين الباحثين عن فرص العمل ومواطني دول ثالثة و نقصد بذلك المواطنين الذين كانوا لا ينتمون إلى ليبيا ولا إلى البلدان التي وصلوا إليها (بمن فيهم المصريين الذين وصلوا إلى تونس). وفي حين أن هؤلاء كانوا بحاجة دون أدنى شك إلى المساعدات الإنسانية والحماية، فإنَّ الغالبية العظمى من المهجَّرين في الموجات الأولى للتهجير والذين وصلوا إلى الحدود لم يكونوا مهجَّرين بالمعنى الفني للمصطلح، وفقا لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، بل كان معظمهم من العمال المهاجرين في ليبيا والتي قدر أنها تستضيف مليوني مهاجر منهم ٦٠٠٠٠٠ مهاجر شرعي.

كما كان هناك تذبذب في عدد الجنسيات فتراوحت ما بين العشرات تارة إلى ١٢٠ جنسية تارة أخرى، وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تتعامل في العادة مع واحدة أو اثنتين من تلك الجنسيات في التدفق ذاته، وفي نهاية المطاف، كان تدفق اللاجئين يحدث في بلدين هما تونس ومصر، وتلك الدولتين كانتا مشغولتين بالمرحلة الانتقالية التي كانتا تخوضانها.

لم يكن لتونس أي نظام سابق خاص باللجوء أما مصر، فكان لديها نظام ضعيف وكان ذلك النظام يعيق ويمنع اللاجئين من الاندماج المحلي (خاصة فيما يتعلق بالحصول على العمل والخدمات) كما لم يتح ذلك النظام إلا قليلاً من فرص إعادة التوطين المحدودة.

الاستجابة الإنسانية

ظهر في مرحلة مبكرة قرار استراتيجي على المستويات العليا القيادية لكل من: مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومنظمة الهجرة الدولية. ونصَّ القرار على أن تتعاون المنظمتان معاً تعاوناً وثيقاً ضمن تفسير مرن لتفويض كل منهما (قضايا اللاجئين بالنسبة للمفوضية وقضايا المهاجرين بالنسبة للمنظمة). وقد كان هذا التعاون الاستراتيجي عنصراً مهماً في إنجاح العملية فقد تفاعلت المفوضية والمنظمة بسرعة كبيرة. ومع نهاية شهر فبراير/ شباط، انتهى عمل إقامة المخيمات في المناطق الحدودية المتاخمة لتونس ومصر، ثم ما لبث أن أجريت عملية الفرز الخاصة بأفواج الوافدين الجدد و إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في أقرب وقت.

بالنسبة لمواقع المخيمات فقد اختيرت من قبل الحكومتين، وفي حين أن مخيم شوشة التونسي لم يكن مكاناً مثالياً حيث إنَّه في منطقة مضطربة لا تبعد أكثر من ٧ كيلومترات عن الحدود، لكنه كان مقبولاً. أما بالنسبة للوافدين الجدد إلى مصر فلم يسمح لهم بالمكوث إلا في حدود منطقة مسيجة في منطقة السلوم الحدودية التي تقع من الناحية القانونية ضمن الأراضي المصرية لكنها على أرض الواقع تعد منطقة محايدة، ولم تكن المنطقة المقيدة على حدود السلوم مناسبة لإنشاء المخيم ضمن المعايير المقبولة، بل حتى إقامة بعض الخيم الكبيرة تطلب الحصول على إذن بعد مفاوضات مطولة مع السلطات المصرية على مختلف المستويات، وفي بداية عام ٢٠١٢ أظهرت السلطات المصرية أنها سوف تقدم مزيداً من الأراضي للاجئين، لكن ستبقى تلك الأراضي في منطقة السلوم الحدودية المسيجة.

لقد كان برنامج الإخلاء الإنساني المشترك الذي نفذته المنظمة والمفوضية مكوناً حساساً في العملية، فهذا البرنامج الذي أطلق في ١ مارس/آذار ٢٠١١ سهل إعادة ما يقارب ٢١٨٠٠٠ مهاجر معظمهم بالطائرات من تونس ومن مصر، مما جعل تلك العملية أكبر حملة إخلاء جوية في التاريخ. وانتهى دور المفوضية في البرنامج بحلول ٢ أبريل/ نيسان ورغم محدودية دور المفوضية من حيث الوقت، فقد كان دوراً حاسماً في دعم المنظمة في المرحلة الأولية قبل تسليم هذا النشاط بالكامل إلى المنظمة الدولية للهجرة.

أما الاهتمام الأولي الكبير فقد تمثل في الرغبة في إزالة الاختناق في المناطق الحدودية التونسية والمصرية وتوفير الحلول للمتضررين من الحرب و المهاجرين والمهجَّرين الذين كانوا يعانون مما يسمى "بفجوة الحماية" لأنهم لم يكونوا خاضعين لأي من الصكوك القانونية الدولية، وكان الهدف من البرنامج من منظور المفوضية إبقاء فضاء الحماية مفتوحاً في تونس ومصر لطالبي اللجوء وللاجئين غير القادرين على العودة إلى ليبيا أو إلى بلادهم الأصلية. وحسب تعريف فضاء الحماية، فيمكن القول إنَّ هذا الأثر قد تحقق جزئياً على الأقل.

بعد الموجات الأولى بدأ يظهر تغير في السمات المميزة للوافدين الجدد على الحدود التونسية والمصرية ومع أن تلك الأفواج بقيت تضم عدداً من المهاجرين الباحثين عن الفرص الاقتصادية، فقد كان هناك أيضا صنفان من اللاجئين (ممن لم يكونوا قادرين على العودة إلى بلادهم لأسباب لم تتعلق بالبحث عن الحماية) وهم الليبيون والأفارقة المنتمون إلى دول جنوب الصحراء و خاصه من إرتيريا و الصومال والسودان.

ويقدر أنَّ ما يصل إلى ١٥٠,٠٠٠ ليبي عبروا إلى تونس و كان أول من وصل إلى تونس من يبحث عن ملاذ آمن مؤقت من النزاع ثم تبعهم أولئك الخائفين من مرحلة الانتقال السياسي الليبي ومع ذلك لم يكن اللاجئون الليبيون بتلك الحاجة الكبيرة إلى الحماية الدولية والمساعدات لأن الاتفاقيات الثنائية الموجودة كانت تسمح لهم الدخول الكامل إلى الأراضي التونسية والمصرية والحصول على معظم الخدمات التي يتمتع بها السكان المحليون. أما بالنسبة لمن كانت لديه حاجات ماديه فقد لقي الاستضافة من العائلات المحلية التي أبدت كل ضيافة وكرم ومن هنا كان دور المفوضية في المساعدة محدداً أساساً بتسديد فواتير منافع العلاج الصحي (في تونس قدمت مساعدة مؤقته أيضاً إلى عدد محدود من الليبيين الفقراء جداً وذلك في الخيام كما قدمت لهم الطعام).

لكن الأمر لم يكن ذاته بالنسبة للأفارقة الذين ينتمون إلى دول جنوب الصحراء فقد طُلب منهم المكوث في مخيمي شوشة والسلوم ولم يكن يُسمح لهم الدخول إلى أي من البلدين: تونس ومصر لأنَّ كلا البلدين لم يكونا مستعدين لمنح هذه الفئه من المهجَّرين حق التمتع الكامل باللجوء على أراضيها. لكنهما سمحتا لهم بالحصول على الحماية المؤقتة في المخيمين المذكورين. وكان أيضا إذن السماح لهم ممنوحاً بشرط أنّه على اللاجئين بالإضافة إلى العمال المهاجرين وطالبي اللجوء الهاربين من ليبيا (باستثناء الليبيين) أن يغادروا أراضيها في أقرب وقت ممكن. ولم يكن هؤلاء اللاجئين قد هُجِّروا بسبب الحرب فحسب بل إنهم وقعوا في خوف شديد من أن القوات المناهضة للقذافي كانت تنظر إلى جميع الأفارقة السود على أنهم جُنِّدوا للقتال لحساب نظام القذافي، وبذلك كانوا خائفين من العودة إلى ليبيا الجديدة.

وبما أن العودة إلى أوطانهم لم تكن خياراً مناسباً بسبب الهواجس الخاصة بالحماية، كان الحل الوحيد أمامهم إعادة التوطين في بلد ثالث. ولكن عمليه قبول الحالات الفردية في خيار إعادة التوطين والى تلك البلاد التي تقبل إعادة التوطين كانت تتطلب إخضاع كل فرد إلى إجراء تحديد وضع اللجوء وذلك الإجراء يمثل عمليه مستفيضة تأخذ وقتاً. وهناك عدد قليل جداً من الذين اعترفت فيهم المفوضية في ليبيا وفقا لتفويضها على أنهم لاجئين، لكن ما زال هناك كثير غيرهم لم يذهبوا إلى مكتب المفوضية أبداً. ومع أن الأعداد لم تكن كبيرة (٤٢٧٦ في شوشة و١٤٤٢ في السلوم حتى شهر أغسطس / آب ٢٠١١) فإن تنوع جنسيات هؤلاء

الأشخاص جعلت من عملية تحديد اللاجئين عملية صعبة للغاية حيث كان من الضروري تعيين مترجمين فوريين للترجمة في مختلف اللغات، وكان لابد من تحديد كوادر الحماية الإضافية ونشرهم مع الأخذ بالاعتبار حالات الطوارئ الموجودة حالياً والمفروضة في منطقتي غرب أفريقيا والقرن الأفريقي. ومن هنا فقد جعلت هذه التحديات عملية تحديد وضع اللجوء تستغرق ما معدله ستة أشهر وذلك بدوره أدى إلى رفع مستوى الإحباط بين طالبي اللجوء وفي الوقت نفسه لم يكن بالإمكان تسريع الإجراءات لعدم قبول هؤلاء الأشخاص من قبل بلدان إعادة التوطين.

يمكن وصف تدفقات المهاجرين إلى تونس ومصر على أنها مختلطة ليس فحسب لأن هناك مهاجرين هربوا جنباً إلى جنب مع طالبي اللجوء و اللاجئين، لكن أيضاً لأن بعض الأشخاص الذين طالبوا بمنحهم صفة اللجوء كانت لديهم بواعث مختلطة جزء منها اقتصادي وجزء منها سياسي دعتهم إلى مغادرة بلادهم الأصلية في المقام الأول. ومثال ذلك الصوماليون والإريتيريون الذين توجهوا إلى ليبيا بحثاً عن العمل لكن كانت لهم اهتمامات مشروعة ومخاوف بشأن العودة إلى بلدانهم الأصلية.

كما نتج عن اختلاط الجنسيات توترات بين المجتمعات السكانية في المخيمات وخاصة في مخيم شوشة. ومع منتصف مايو/ أيار كان على المفوضية وشركائها أن يقسموا المخيم إلى عدة أقسام وفقا لكل جنسية على حدة، وهذه خطوة حصلت على تقدير الغالبية العظمى من الفئة المستفيدة وذلك لأنهم شعروا بأمان أكثر على الأقل من الناحية النفسية.

إعادة التوطين وحالات الطوارئ

تعتمد إعادة التوطين في بلد ثالث على التزامات قدمتها دول إعادة التوطين بتقديم هذا الخيار للاجئين. و لسوء الحظ، فإنَّ معظم بلدان إعادة التوطين الأوروبية التي تتبع الإجراءات السريعة نسبياً في بلدان إعادة التوطين لم ترفع حصصها الخاصة بإعادة التوطين بنسب كبيرة من أجل تلبية هذه الحالة الطارئة التي تتجاوز كل ما كان مخطط له سابقاً، وذلك رغم مبادرة التضامن العالمي لإعادة التوطين بقيادة المفوضية ورغم وجود أزمة بدأت تنعكس آثارها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

وعلى النقيض من ذلك تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية حصة كبيرة لإعادة التوطين ويمكنها بذلك استيعاب غالبية اللاجئين المقدَّمين إلى خيار إعادة التوطين حتى لو كانت الإجراءات الأمريكية بطيئة جداً بسبب إجراءات التحققات الأمنية الطويلة. ونتيجة لذلك ومع انتهاء عام ٢٠١١ قُدِّمَ ٦٦٪ من حالات إعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية مع أنَّ ١٧٪ من اللاجئين المقدمين لإعادة التوطين و١٣٪ من إجمالي عدد الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية قد غادروا فعلياً.

في مصر تسبب التركيز على إعادة التوطين بالنسبة للوافدين الجدد من ليبيا إلى إشاعة جو من الكراهية بين اللاجئين الحاليين في القاهرة الذين وإن ضاقت آفاقهم بشأن الاندماج المحلي فقد كانوا يأملون بإعادة توطينهم ومع ذلك فلم تكن فرصهم كبيرة في ذلك مقارنة مع فرص القادمين الجدد وهذا ما يعني أن عليهم أن ينتظروا إلى فترات أطول.

من المتوقع انتهاء قبول حالات إعادة التوطين جميعها مع منتصف عام ٢٠١٢ وذلك بفضل حشد عدد لا بأس به من مسؤولي إعادة التوطين على أساس الطوارئ وهذا تطور جديد للمفوضية. لكن عملية القبول والمغادرة الحقيقية غالباً ما ستستمر لغاية ٢٠١٣. لذلك أحد الدروس المستفادة بالنسبة للمفوضية أنه في حين أنها قادرة على اتباع إعادة التوطين في حالة الطوارئ فإنها غير قادرة على إعادة التوطين في حالة الطوارئ لأنها عملية طويلة .

الخلاصة

لقد كانت عملية برنامج الإخلاء الإنساني المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين عنصراً رئيسياً في توفير المساعدات الإنسانية وتقديم الحماية والحلول (من خلال العودة) لأكثر من ٢٠٠٠٠٠ مهاجر تضرر جراء الحرب. وبالإضافة إلى نشاطات الحماية (وخاصة إعادة التوطين) والمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين في المخيمات ،فإنَّ هذا البرنامج أظهر تضامناً ملموساً للمجتمع الدولي مع كل من تونس ومصر وكان لذلك أثر إيجابي لترك الحدود مفتوحة.

وبهذا الإطار يمكن القول إنَّ برنامج الإخلاء الإنساني وعملية إعادة التوطين كان لهما أثر إيجابي على فضاء الحماية في تونس ومصر، لكن إذا نظر لفضاء الحماية بنفس الطريقة التي ينظر إليها وجود نظم اللجوء وفقاً للمعايير الدولية فعندها يكون الأثر أكثر اختلاطاً. ومنذ بداية عام ٢٠١٢ كان هنالك بوادر إيجابية تشير إلى أنَّ تونس قد تتبنى في نهاية المطاف قانوناً خاصاً في اللجوء وتطبق نظاماً لطالبي اللجوء واللاجئين بما يتماشى مع المعايير الدولية أما بالنسبة لمصر فمن غير المرجح أن تتغير الظروف في المستقبل القريب.

ومن المحتمل أن تظهر مشكلة تدفقات الهجرة المختلطة من جديد ومن هنا قد يكون للتعاون الاستراتيجي بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين دور كبير إذا ما فُعِّل ذلك التعاون في المستقبل القريب، كما أنَّ هذا الموضوع يتطلب التعاون وتشارك الأعباء من جميع الدول المعنية وليس فحسب من الدول المتضررة مباشرة من هذه التحركات.

جويدو إمبروسو ambroso@unhcr.org مسؤول بناء وتقييم السياسات لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين www.unhcr.org (وتعبر أرائه في هذه المقالة عن رأيه الشخصي وليس بالضرورة عن رأي المنظمة التي ينتمي إليها).

مخيم شوشة الانتقالي، تونس

UNHCR/A Branthwaite

خيارات العودة للوطن: أحلاها مر

أسميتا نايك وفرانك لاكزكو

غادر المهاجرون ليبيا في عجلة من أمرهم ويشوبهم الخوف على حياتهم، وقد تركوا ممتلكاتهم ومتعلقاتهم الثمينة كي يتمكنوا من المغادرة. ورغم إنقاذ الاستجابة الدولية لحياة الكثيرين ومساهمتها في تسهيل عودتهم لأوطانهم، يمكن أن يكون للعودة السابق لأوانها بعض التداعيات غير المرغوب بها.

يتناول هذا المقال تقييم التقارير ونشاطات التصنيف المنفذة من قِبل منظمة الهجرة الدولية لتحديد الاحتياجات في مناطق العودة وتمهيد الطريق أمام برامج إعادة الاندماج واستقرار المجتمع. وقد أدت نتائج تقارير التقييم للبدء في بعض مشروعات إعادة الاندماج في غانا على سبيل المثال. وتم تنفيذ التقييمات ما بين يونيو/حزيران ٢٠١١ وأكتوبر/تشرين الأول من نفس العام[١].

وقد غادر حوالي ٨٠٠٠٠٠ ألف مهاجر ليبيا عام ٢٠١١، حيث عاد ٢١٢,٣٣١ مواطن غرب أفريقي منهم إلى ستة من دول الموطن[٢]. و١٣٠,٦٧٧ من خلال العبور المباشر للحدود من ليبيا و٨١,٦٥٤ بمساعدة منظمة الهجرة الدولية والأغلبية من عبر الجو. وكانت الأغلبية العظمى من العائدين غرب الأفريقيين من الذكور (٩٨-٩٩٪) الذين تراوحت أعمارهم في الغالب ما بين ٢٠ و٤٠ عاماً وشغلت نسبة كبيرة منهم وظائف ذات مهارات منخفضة في ليبيا كالعمالة والزراعة والإنشاءات.

وتقول التقديرات إنَّ العمال المهاجرين في ليبيا أرسلوا حوالات مالية تقارب مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠. والأغلبية من العائدين تنحدر من مجتمعات فقيرة ومتخلفة تعاني من القصور الزراعي وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وغياب الفرص الاقتصادية وضعف البنية الأساسية الصحية وخدمات التعليم. وكانت هجرة العمال استراتيجية أساسية للتعايش حيث كانت الحوالات المالية من العائدين تمثل دوراً هاماً في بقاء الأسر على قيد الحياة. وتم استخدامها في تلبية الاحتياجات اليومية الأساسية وهي الطعام والسكن والصحة والتعليم، وتُرك قليل مما تبقى للاستثمار. وفي واقع الأمر، أُنفقت معظم الحوالات المالية على الطعام، حيث صُرف حوالي ٩٠٪ من تحويلات الدخل إلى هذه الضرورة الأساسية في بعض الدول. فإذا أُنفق المال على شراء الأصول، فسيكون ذلك على الأصول الزراعية.

وعلى الرغم من سريان الإحساس بالأثر الاقتصادي لفقدان الحوالات على المستويين الفردي والمجتمعي، يبدو أن النتائج الأخرى توضح أن الحوالات قد كان لها قليل الأثر على المجتمع الأشمل، مع تأثُّر الاستهلاك الأسري دونما شك، ومثلت الأموال المخصصة للتدبير المنزلي والتموين اليومي مشكلة، حتى أنَّ البعض اضطر إلى التفكير في سحب أبنائهم من المدارس. ويبدو أن المشكلة الحقيقية متأزمة بشكل خاص في المناطق التي عانت من انعدام الأمن الغذائي الحاد لسنوات مثل النيجر أو حيثما ظهر الاعتماد الكبير على الحوالات، كما هو الحال في مالي.

ففي النيجر، كان لوقف الحوالات المفاجئ أثر سلبي على الأسواق المحلية والتجار. أما في السنغال، فقد عانت القرى ذات مجتمع المغتربين الواسع في ليبيا بصورة حادة، وكانت إحدى القرى تحصل على ٧٥٪ من دخلها من الحوالات من ليبيا أو من أماكن أخرى.

الاستقبال في الأوطان

عملت منظمة الهجرة الدولية مع الحكومة والوكالات الشريكة على إقامة مرافق الاستقبال. وقد تضمن ذلك إعداد المراكز الانتقالية لتقديم الطعام والمياه والصرف الصحي مع تنظيم التنقلات إلى الوجهات النهائية. وفي بعض الدول، قوبل العائدون في مدنهم الأصلية بالطعام والإسكان الذين قدمتهما السلطات المحلية والمنظمات الأهلية.

ويتضح أن عودة المهاجرين واستقبالهم قد تم تنظيمه بصورة ممنهجة عبر دول غرب أفريقيا، لكن المعايير الضابطة لتلك العملية لم تكن ثابتة وربما كان ذلك بسبب الظروف، عندما تعلق الأمر بدعم إعادة الاندماج. وفيما يخص الاستقبال، يبدو أن المنهج المتبع في السنغال هو نفسه المنهج المتبع في دول المنطقة. فقد حشدت الحكومة لجنة وطنية بمساعدة منظمة الهجرة الوطني والوكالات الأخرى لتخطيط الاستجابة. وتضمن ذلك مقابلة العائدين في المطارات الدولية أو عند نقاط العبور البرية، مع تزويدهم بالمساعدة الأساسية ثم تنظيم انتقالاتهم إلى العودة لمواطنهم الأصلية.

ورغم رجوع العائدين في أمن وسلام، ظهرت الحاجة الماسة لدعم إعادة الاندماج. وفي النيجر، أصدرت الحكومة أمراً بدعم العائدين، ممثلاً في توزيع الطعام وتوريد الحبوب وتوزيع الماشية والدعم النقدي، لكن اختلف التنفيذ على المستوى المحلي. وقامت بعض السلطات المحلية بالقليل من الجهود ولم تكن لها عملية تسجيل واضحة. وفي حين اتسمت البداية للسلطات الأخرى بالتباطؤ، تم تفعيل خطط هذه السلطات الخاصة بالتحويلات النقدية ونقود العمل ودعم بنوك الحبوب. أما في تشاد، فقد أقامت بعض المناطق لجاناً ترحيبية ونفذت التسجيل كاستهلال للأنشطة الأخرى، في حين لم تقم مناطق أخرى بأي شيء. وبالنسبة للسنغال، ارتبط جزء من المشكلة بإدارة العودة على المستوى المركزي دون إشراك السلطات المحلية التي ساهمت في الاستجابة الضعيفة على المستوى المحلي. وعلى الرغم من النوايا الطيبة التي قدمتها الحكومة في غانا، لم يتم البدء في برنامج التسجيل. فهذا أحد العائدين في النيجر يقول: "بقيت هناك مدة أربعة أشهر ولم يصلنا أي دعم. ويبدو أن هناك شيء مخطط لنا، لكنه يبقى دون تنفيذ في نيامي."

ومن أحد الدروس المهمة المستفادة هو الحاجة لتقديم المعايير الخاصة لتسهيل إعادة اندماج العائدين في الوقت المناسب. وتم تقديم خطة مبتكرة لإعادة اندماج العائدين في بنغلاديش، ومن السابق كثيراً لأوانه تقييم النتائج طويلة الأجل لهذه الخطة، لكنها يمكن أن تكون نموذجاً للدول الأخرى في المستقبل.

لقد كان الاستقبال لدى العودة إلى الموطن تجربة مختلطة بالنسبة للعديد من اللاجئين، حيث اتسم لم الشمل بالحميمية وسُرت العائلات لرؤية أفرادهم يعودون بسلام، لكن سرعان ما تحول السرور إلى مخاوف من الحصول على النقود لتلبية متطلبات الحياة الأساسية والحرج بين العائدين نظراً لعودتهم لأوطانهم خاويي الوفاض. وكان أغلب العائدين من الأسر الفقيرة بصورة عامة، وقد زادت العودة للوطن من استضعاف الأسر المكافحة.

ووجد العائدون في جميع الدول أنفسهم في ظروف غاية في الصعوبة، وعبروا جميعاً عن مشاعر اليأس والقلق والإحباط. علاوة على ذلك، تفرض المأساة الإنسانية للشباب والشابات، الذين قُطع دابر معيشتهم وأرزاقهم وتم وضعهم مرة أخرى في موقف التبعية ويواجهون التوقعات الغامضة وغير المؤكدة نفسها على كافة التقارير. وغالباً ما يتحدث العائدون عن الشعور بالإهانة ويعبرون كثيراً عن مشاعر اليأس والقلق والإحباط جراء الاستخفاف والإهانة من جانب أفراد المجتمع ومن ضعف وعدم استقرار حالاتهم النفسية العقلية. وتتعلق أغلب الاهتمامات وأكثرها شيوعاً بالعمل والنفقات اليومية والإسكان. ففي بوركينا فاسو، يعيش أكثر العائدين مع أقاربهم أو أصدقاءهم في المنازل المصنوعة من المواد المؤقتة. وظهر أن البعض لديه مشكلات في الحصول على الطعام وسداد تكاليف المدارس والعناية الصحية.

ويستجيب العائدون إلى هذا الوضع من خلال الاتجاه إلى عدد من التدابير لامتلاك نقود العيش. وقد رفع مديرو البنوك المحلية في غانا تقارير حول سحب الودائع والدفع المبكر للودائع الثابتة، إلى جانب الزيادة في الطلب على القروض. وفي بوركينا فاسو، كانت الأنعام تُباع للوفاء بالاحتياجات المباشرة. وفي كلتا الحالتين، عُدّ ذلك صرف قيمة الشيكات نقداً في الاستثمارات المهمة.

وعاد بعض اللاجئين إلى وظائفهم السابقة، لكن لم يعد الكثير منهم بتوفيرات كافية لبناء أنفسهم. وفي جميع هذه الدول، كان للعائدين أفكار حول البدء في أنشطة جديدة مدرّة للدخل وكانوا حريصين على القيام بذلك، لكنهم احتاجوا للأموال والمواد للمساعدة في إطلاق هذه المبادرات.

وبعيداً عن المال، تضمنت العوائق الأساسية الأخرى لإعادة الاندماج الصدمات النفسية وفقدان الممتلكات أو الاستثمارات والديون. ويبدو أن "الصدمة الثقافية" للعودة للوطن

لاجئون عائدون من ليبيا إلى تشاد

كانت مشكلة بالنسبة للبعض ممن اعتادوا على أسلوب حياة مختلف في ليبيا، حيث وصفهم البعض من أفراد المجتمع بأن ملابسهم كانت مختلفة، وقد ظهروا وشاركوا في ما يُرى على أنه سلوكيات غير لائقة. وفي بعض الحالات، أبدوا عدم استعدادهم للعمل الذي كانوا يقومون به من قبل وأرادوا أعمالاً أكثر مهارية. ولم يكن مفاجئاً أن التقييمات وجدت أن بعض العائدين يتجهون إلى فكرة الهجرة مرة أخرى. إلا أن المثير في الأمر هو أن أغلب العائدين حرصوا على البقاء في المنزل والتكيُّف مع الظروف المحلية لو كان بإمكانهم المساعدة في إيجاد وظائف أو إقامة مشروعات.

وفي بعض المجتمعات حيث كانت الهجرة العمالية استراتيجية أساسية للتعايش، كما هو الحال في غانا، أظهر أعضاء المجتمع حساسية تجاه المصاعب التي واجهت المهاجرين العائدين، كما اهتموا بعدم الاستقرار الاجتماعي الذي قد ينشأ في حال لم يستطع الشباب العاملون بجدٍ إيجاد عمل. وبالمقارنة، كان هناك القليل من الدعم المجتمعي في بوركينا فاسو، وذلك نظراً لنقص الاستثمارات من قِبل المهاجرين في مواطنهم أثناء غربتهم.

الاستنتاج

هناك صورة واضحة إلى حد معقول وثابتة عبر الدول، وقد ساهمت كفاءة عملية الترحيل المنفذة من قِبل المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات الأهلية، كاستجابة للأخطار المباشرة في إنقاذ حياة الآلاف من العمال المهاجرين ومنعت الأزمة الليبية من الامتداد للدول الأخرى وأن تصبح كارثة إنسانية أكبر بكثير. وبعد مرور عدة أشهر، ومع قرب التهديدات الأمنية المباشرة، فإن الأكثر وضوحاً الآن هو الصعوبة وخيبة الأمل التي يشعر بها مئات الآلاف من الشباب ممن سُلبوا أقواتهم التي سافروا من أجل البحث عنها على حين غَرَّة، مع عدم إمكانية مساعدتهم في العودة للوطن. والحاجة ماسة لبرامج الاندماج الاجتماعي الاقتصادي، ليس فقط لمساعدة العائدين الأفراد والأسر، وإنما أيضاً لسلام واستقرار المجتمعات الأشمل والدول والمنطقة ككل.

أسميتا نايك asmita.naik@yahoo.com هي استشاري مستقل. وفرانك لاكزكو flaczko@iom.int هو رئيس قسم أبحاث الهجرة قي المنظمة الدولية للهجرة www.iom.int

١. التقارير متاحة من منظمة الهجرة الدولية بناءً على الطلب.
٢. بوركينا فاسو وتشاد وغانا ومالي والنيجر والسنغال.

برنامج إعادة دمج العائدين البنغاليين

أنيتا ج. ودود

عندما وصل المهاجرون البنغاليون إلى وطنهم بعد إخلائهم من ليبيا لقوا تعاوناً بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لمساعدتهم.

في عام ٢٠١١ وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر آذار/مارس، هرب ٣٦٥٩٤ مهاجراً بنغالياً من العنف الذي اندلع في ليبيا وعادوا إلى وطنهم بنغلادش. ولدى عودتهم إلى بلادهم، استقبلهم على أرض المطار موظفو المنظمة الدولية للهجرة وقدموا لهم المساعدة في التسجيل وتسيير معاملات الهجرة بالإضافة إلى تقديم الرعاية الصحية المباشرة على مدار الساعة وفي جميع أيام الأسبوع خلال كامل المدة. وقدمت الحكومة لكل عائد الطعام والماء فور وصوله كما سجلت جميع العائدين وقدمت مبلغ ألف تاكا (تقريباً ١٢ دولاراً أمريكياً) لمساعدتهم في تغطية مصروفات التنقلات اللاحقة ولترتيب خدمات الحافلات التي ستنقلهم الى المحطات الرئيسية للحافلات والقطار في المدينة.

ورغم الكابوس الذي أحاط بالخدمات اللوجستية، استمر الاتصال المكثف بين كل من المنظمة الدولية للهجرة في داكا والبعثات الميدانية للمنظمة الدولية للهجرة في كل من تونس ومصر، كما استمر اتصالهم جميعاً بالحكومة وأدى ذلك إلى ضمان انتظام معالجة تسجيل جميع العائدين.

ومع أنَّ معظم العائدين كانوا في حالة كبيرة من التعب والإرهاق، فقد كانوا سعداء بالعودة سالمين وكانوا يتوقون لرؤية أسرهم. لكنهم في الوقت نفسه عادوا ليجدوا الديون الكبيرة تنتظرهم كما أنهم تركوا كل ممتلكاتهم وراءهم في ليبيا دون أن يتمكنوا من الحصول على رواتبهم لأشهر هناك. وفي حين أنَّ كثيراً منهم جاء إلى بلاده حاملاً حقائب كبيرة مليئة بكل شيء استطاعوا حمله، هناك أشخاص آخرون عادوا خاليي الوفاض، فعدا عن الملابس التي يرتدونها وربما بعض البطانيات التي توافر البعض عليها فإنَّهم لم يكونوا يمتلكون أي شيء كان.

ولدى عودة معظم الجالية المهاجرة من البنغال بسلام إلى بنغلادش، بدأت المحادثات حول إطلاق برامج اعادة الدمج اشترك فيها كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص حيث عقدوا الاجتماعات لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها دعم ما يقارب ٣٥٠٠٠ عائد كما وافقت الحكومة على إيلاء الأولوية للعائدين بخصوص فرص العمل المتاحة خارج البلاد، أما القطاع الخاص فقد وافق أيضاً على توظيف بعض العائدين. ومع كل ذلك، تبقى النسبة الأكبر من هؤلاء العائدين دون وظيفة ودون أن يكون لهم قدرة على دعم أنفسهم وإعالة أسرهم. وفي نهاية المطاف، حصلت الحكومة على قرض من البنك الدولي بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي دفعت منظمه لمنظمة الهجرة الدولية لقاء نفقات النقل الجوي لألف بنغالي من أصل ٣١٠٠٠ بنغالي أمَّنت تلك المنظمة إعادتهم جواً إلى بلادهم. أما ما تبقى من القرض، فقد قدمت الحكومة لكل عائد بنغالي من ليبيا مبلغاً مقطوعاً على شكل منحة بقيمة ٥٠٠٠٠ تاكا (ما يعادل ٦٠٠ دولار أمريكي) لتلبية حاجاتهم المباشرة .

وقد نُفِّذ برنامج إعادة الدمج على عدة مراحل. ففي المرحلة الاولى أُطلقت حملة توعوية مكثفة بين العائدين لنشر الوعي بينهم بخصوص وجود البرنامج كما أُعلموا بالوثائق والمستندات التي يجب عليهم تقديمها بما فيها ضرورة فتح الحسابات المصرفية. ثم أنشأت المنظمة الدولية للهجرة قاعدة بيانية شاملة للعائدين جميعهم وذلك من خلال التسجيل الذي أجراه مكتب توظيف القوى العاملة والتدريب في المطار، كما تأسس مركز للاتصال ووزعت أرقامه من خلال وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية وكذلك من خلال الرسائل النصية القصيرة على الهواتف الخلوية للعائدين التي حصلوا عليها فور وصولهم المطار. واستخدم كل عائد مركز الاتصال لتحديد موعد له وبعدها كان على مركز التحقق العمل على التحقق الشخصي من كل عائد ومطابقته مع الوثائق والمستندات المطلوبة وكانت تلك الخطوة الاخيرة في العملية الشاملة لتحديد هوية العائدين الحقيقين قبل أن يتمكن العائد من الحصول على المنحة التي بلغت ٥٠٠٠٠ تاكا والتي حُولت مباشرة إلى حسابه.

أنيتا جاوا دوروافنا ودود ajwadud@iom.int منسقة تطوير المشروعات والبرامج لدى المنظمة الدولية للهجرة في بنغلاديش.

الاستضافة المحلية والهوية الانتقالية

اثرين ي. هوفمان

لقد قاد الشعب التونسي، وليس حكومته، الاستجابة للأزمة الإنسانية عندما أطلق الليبيون ثورتهم وبدأوا في عبر الحدود.

في فبراير/شباط ومارس/آذار من عام ٢٠١١، لملم التونسيون شتاتهم بعد اندلاع ثورتهم، فالمؤسسات الحكومية كانت قيد التعليق والأمن والشرطة كانا غائبين في جنوب شرق تونس، وهي المنطقة المتاخمة لحدود ليبيا الغربية، كما لعبت الجهود المجتمعية غير الرسمية والفاعلة في تونس دوراً مهماً في ضمان المرور الآمن لآلاف الأشخاص الهاربين من ليبيا مع إيجاد المساكن لهم، بعيداً عن رعاية المؤسسات الوطنية والدولية. وبصورة مبدئية، وحيث عبَّرت جماعات العمال المهاجرين إلى تونس الطريق إلى المطار على جزيرة جربة، نظم القرويون التونسيون فرقاً للطهي مع قيام الرجال معاً بهذه المهمة في المراكز المجتمعية وكانت النساء يطهين بمفردهن في المنازل، وأخذوا هذا الطعام إلى المطار، حيث كان مواطنو دولة ثالثة في انتظار رحلة العودة للوطن التي قام المجتمع الدولي بسداد تكلفتها.

وفور مغادرة هؤلاء العمال المهاجرين، بدأت العائلات الليبية في التدفق عبر الحدود للبحث عن المأوى الآمن، وانتهى بهم الأمر بالبقاء لمدة تراوحت من خمسة إلى ثمانية أشهر. فهذا رجل في جربة تحدث بطريقة بلاغية: "لقد ساعدنا المصريين وساعدنا الصينيين وساعدنا البنغلاديشيين، لم لا نساعد الليبيين أيضاً وقد جاءوا إلينا؟" وتحدث آخر قائلاً: "نحن مشغولون بالثورة التونسية. ونتعامل مع مشكلاتنا، وها هي الآن المشكلة الليبية. لقد جاء أحد الأصدقاء عبر الحدود وقال إنَّ هناك مجموعات من الجوعى المقدّر عددهم على الأقل بحوالي ٤٠٠٠٠ شخص، فيكف يمكنني المساعدة؟ لذلك طلبت المساعدة من أصدقائي وعقدنا اجتماعاً وجمعنا الأموال واشترينا الطعام وحفاضات الأطفال والأفرشة وحمّلنا عشرين شاحنة واتجهنا إلى الحدود لتقديم هذه الأشياء. بعد ذلك، ذهبنا إلى حيث جاء الأشخاص من جبل نفوسة. والجميع هناك من الأمازيغ [البربر]. إنهم من الأمازيغ، نحن من الأمازيغ."

ومن بين مئات الألوف من الليبيين الفارين من العنف في بلداهم إلى تونس كان معظمهم من الأمازيغ من جبل نفوسة، وكان أقرب مأوى آمن لهم فور دخولهم الأراضي التونسية عن طريق معبر دهيبة الحدودي هو مخيم يديره الإماراتيون، على مسافة لا تزيد على ١٣ كم من الحدود. وتطوع التونسيون في التنظيم هناك أيضاً، ومنهم شابة رائدة في الأعمال اسمها "إنصاف" التي بدأت العمل مع النساء الليبيات والأطفال في المخيم لتقييم احتياجاتهم ثم قدَّمت مقترحات بالبرامج للرجال الإماراتيين والليبيين المسؤولين عن أنشطة المخيم التي تراعي الفصل بين الجنسين. وبعد وقت قصير، أقامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مخيماً في الشمال في رمادة وأقامت قطر مخيماً آخر شمالاً خارج العاصمة الإقليمية تطاوين.

قام الأشخاص ممن لا يملكون خبرة سابقة في مجال المساعدة الإنسانية بالترتيب لإقامة العديد من الليبيين الذين تراوحت أعدادهم ما بين ٦٠٠٠٠ و٨٠٠٠٠، ممن استوطنوا جنوب شرق تونس. كما قام الليبيون الأغنياء باستئجار غرف فندقية أو سعوا إلى الاستئجار بعيداً عن رعاية هؤلاء المنظمين المجتمعيين، بدلاً من قبول الإحسان. لكن أغلب الأسر كانت في حاجة للمساعدة.

وعاشت بعض الأسر مع أسر تونسية. علاوة على ذلك، تولى أحد الأشخاص في كل قرية ومدينة مسؤولية جمع مفاتيح المنازل المهجورة ومساكن المغتربين الصيفية وغيرها من المنازل الشاغرة. وقام القرويون معاً بتنظيف هذه المنازل وإعادة تأثيثها وتزويدها بالمواقد والثلاجات والغسالات في بعض الأحيان، كما أعادوا إليها إمدادات الكهرباء والمياه عند الضرورة. وقد اتبعت عملية التوطين نمطاً خاصاً. فكانت أسرة أو أسرتان ليبيتان تأتي أول الأمر مع منظّم من جبل نفوسة الذي كان لديه علم بجغرافيا وتقاليد الأسر في جنوب شرق تونس، ثم كان يذهب مباشرة إلى القرى ويسأل الرجال المحليين عما إذا كانت هناك منازل لهذه الأسر وربما للآخرين. ثم أطلع المنظمون من جزيرة جربة أرباب العائلات الليبية على المنازل المتاحة وتعرفوا على المناسب منها. ووصف الأهالي وضع التوطين بأنه "تأجيري" واستخدمت إحصائيات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفس المصطلح، لكن قليلاً ما غيرت النقود النفوس. حتى مسؤولو المساعدة المتمرسين قالوا إنَّهم لم يشهدوا من قبل مثل هذا الاستقبال من قِبل دول مضيفة خلال أزمات اللاجئين.

وقد سهلت اللغة المشتركة والعادات المشابهة من اندماج الليبين في القرى والمدن الصغيرة التونسية. وحيث إنَّ الأطفال الليبين في عمر ما قبل المدرسة في جبل نفوسة لم يتحدثوا سوى اللغة الأمازيغية، شعرت النساء الليبيات بالطمأنينة بعيشهن وسط المتحدثين بهذه اللغة. بالإضافة إلى ذلك، اتبعت الجماعات الاتجاه المحافظ فيما يتعلق بالفصل بين الجنسين. والرجال الذين ذهبوا يومياً لقتال المتمردين احتاجوا إلى ضمان إمكانية ترك زوجاتهم وبناتهم لدى المجتمعات التونسية المضيفة، رغم أنهم أثناء وجودهم في تونس، تطلب الأمر من العديد من النساء الليبيات أن يتخذن الأدوار التي خُصصت من قبل للرجال، كاصطحاب الأطفال إلى الطبيب أو إحضار الحصص الغذائية.

التضامن ومظاهر الاستياء

في أوائل منتصف عام ٢٠١١، روى الليبيون والتونسيون قصصاً حول التضامن. وعبر الشارع الرئيسي بمدينة تطاوين السوقية، عُلقت لافتة مكتوبة بخط اليد تقول باللغة العربية: "مرحباً بإخوتنا الليبيين". وقد كان هذا الدعم من حسن حظ الليبيين بعد أنَّ أدى وجودهم إلى مضاعفة عدد سكان المدينة من ٤٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠. وأظهرت إحدى النساء الليبيات في دويرات يديها التي خُضبت بالحناء من قِبل امرأة تونسية التي قدمت لها الشاي على الطريق إلى معسكر التوطين. كما تحدثت أيضاً عن الزواج المنتظر بين شابة ليبية في مخيم دهيبة وعامل إغاثة تونسي. وحكى الناس وقائع مثل هذه كدليل على العلاقة الجيدة بين التونسيين والليبين في خضم الأزمة، مما يشير إلى طبيعة اندماج السكان المُهجَّرين، والتي تكون ممكنة عندما تتقاسم المجتمعات القيم.

لكن بحلول رمضان في أغسطس/آب ٢٠١١، حلّ الإحباط والتوتر، فاختفت اللافتات الترحيبية العامة وأخذت السلع الأساسية مثل الحليب والتمر والوقود بالنفاد. ومع سقوط طرابلس في يد المجلس الانتقالي الوطني، تدفقت الأعداد المتزايدة من مؤيدي نظام القذافي والمنشقين عن الجيش إلى تونس. وأصبح من الصعب تحديد موقف هؤلاء اللاجئين من الصراع، لكن استمرت العائلات التونسية المضيفة في اتخاذ الموقف الحيادي للجماعات الإنسانية، حيث قدموا الطعام والسكن لمن احتاجوه.

كاثرين هوفمان khoffman@northwestern.edu أستاذ الأنثربولوجيا المشارك بجامعة نورثويسترن www.anthropology.northwestern.edu

سكن للشباب في دويرات بتونس وقد حُوّل لمضافة تستقبل عائلات اللاجئين الليبيين

لسنا جميعاً مصريين

مارتن جونز

بالنسبة لكثير من اللاجئين في مصر، اتسمت الثورة التي دامت أسابيع معدودة بالعزلة والخوف والوحشية، وبعد الثورة، لم تتحقق الوعود المقدمة بشأن توسيع نطاق الحرية ليشتمل على اللاجئين.

في الأيام العصيبة من الربيع العربي عام ٢٠١١، ورغم الشعارات التي أطلقها المحتجون في ميدان التحرير ومنها "جميعنا مصريون"، كان كثير من اللاجئين والمهاجرين في مصر يواجهون مشاعر كراهية الأجانب والتمييز العنصري الصريح والعنف من الطرف الأخر. وقد سجَّلت المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين في مصر نشاطها الأكبر في عام ٢٠١١ والذي شهد ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪.في عدد الشكاوى التي قدمها اللاجئون بشأن تعرضهم للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتمييز والعنف ضدهم

وإلى وقت قريب، كان اللاجئون في مصر يواجهون سياسة استقبال اتسمت "بالتجاهل غير الضار" لقضاياهم، أما الشكاوى الرئيسية التي تقدم بها اللاجئون قبل الثورة فقد كانت تتعلق بعدم قدرتهم على النَّفاذ إلى المدارس الحكومية وتعرضهم للتمييز في العمل والإسكان والاعتقال التعسفي كما وقع بعضهم ضحية للجنايات التي ارتكبت بحقهم (على يد المصريين واللاجئين الآخرين على حد سواء). وبالإضافة إلى ذلك، فقد توقفت عملية إعادة التوطين فعلياً كخيار متاح أمام اللاجئين (باستثناء اللاجئين العراقيين وعلى الأخص منهم اللاجئين المستضعفين). ومثل هذه التغيرات في سياسات إعادة التوطين وتحديد صفة اللجوء تسببت في ظهور احتجاج عارم واعتصام دام تسعين يوماً أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في القاهرة في نهاية عام ٢٠٠٥، وكان ذلك الاعتصام واحداً من أكثر الأعمال بروزاً من بين جميع الاحتجاجات العامة التي شهدتها مصر خلال العقد السابق للثورة. لكنَّ لقي ذلك الاحتجاج قمعاً من قوات الأمن المصرية وتمخض عن سقوط ٢٦ قتيلاً.

ومع دخول الثورة إلى المجهول، أصبح اللاجئون عرضة للشك بهم بسبب ظهور الدعايات المؤيدة لنظام مبارك المنهار والتي كانت تزعم أنَّ البلاد تتعرض لمؤامرة من قوى خارجية محرضة، وجاء ذلك مع انتشار مفهوم واسع النطاق بأنَّ اللاجئين موجودون في مصر بسبب السياسات التي اتبعها نظام مبارك، وأدى ذلك كله إلى تفشي جو من العداء ورفض تقديم الخدمات للاجئين بل تعدى ذلك إلى استغلالهم وتهديدهم وارتكاب العنف بحقهم. ومثال ذلك لاجئة عراقية تبلغ من العمر ٤٩ عاماً وهي أم تعيش بمفردها مع أبنائها، وكانت جارة لها قد أبلغت أنَّها تحوز في مسكنها أسلحة وأنها مندسّة ومحرضة من الخارج فكانت النتيجة أن اقتحمت القوات المصرية سكنها وأجبرتها على الإخلاء والبحث عن مكان آخر لتعيش فيه.

كما كان للتغير الذي طرأ على نظام الشرطة أثر كبير على اللاجئين، فخلال الثورة، انتقلت مهام الشرطة إلى "اللجان الشعبية" المحلية التي عينت نفسها بنفسها والتي غالباً ما كانت تقيم الحواجز وتتسلح بالأسلحة الخفيفة كالسكاكين مثلاً. ولم تكن بعض اللجان تسمح للاجئين الانضمام إليها وحتى اللاجئين الذين يعيشون منذ أمد بعيد في الأحياء المختلطة فقد كانوا يتعرضون للاستجواب والمضايقة عند تحركهم خارج تلك الأحياء. ومع ذلك، يشير بعض اللاجئين إلى أنَّهم لقوا ترحيباً بعرضهم الانضمام للجان، كما أفاد كثير منهم أنَّ الانضمام إلى اللجان كان الأمر الوحيد الذي سُمح لهم بالمساهمة فيه أثناء الثورة.

وحتى في أعقاب الثورة، فرض تولي الجيش مهام الشرطة المدنية تحديات جديدة أمام اللاجئين وأولها أنَّ الجنود لم يكونوا على دراية بوثائق هوية اللاجئين وبوجود صفة قانونية لهم اسمها "لاجئ". هذا الجهل أدى إلى اعتقال عدد من اللاجئين وتهديدهم بالترحيل الفوري. وفي بعض الأحيان، تمكنت المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين من التدخل من خلال محاميها وإطلاق سراح اللاجئين (رغم أن ذلك لم يحدث قبل وصولهم إلى المطار)

ومنذ اندلاع الثورة، كان على محامي المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين زيارة موكليهم في بيوتهم نظراً لصعوبة بل استحالة وصول اللاجئين إلى مكاتب المؤسسة في القاهرة. أما مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين فقد أغلقت مكاتبها في مصر لأسبوعين تقريباً خلال الثورة. وخلال هذه الفترة، لم يتمكن اللاجئون من القيام بالتسجيل وتحديد الوضع القانوني فحسب بل أيضاً لم يحصلوا على خدمات الحماية والمساعدات المالية. لكن المفوضية تمكنت من التخفيف من وطأة إغلاق مكاتبها عن طريق الاستعانة بالمنظمات الأهلية المحلية في مجال توزيع المساعدات المالية. ومع ذلك، اشتكى عدد من اللاجئين من غياب الشفافية في عمليات الدفع وعبروا عن ارتيابهم في وجود الفساد حتى ضمن المنظمات الأهلية المحلية المعروفة. وذلك كان درس تعلمته المفوضية من الثورة فتمكنت من تقليص ذلك الاضطراب بتخفيف مدة الإغلاق لاحقاً.

وعدا عن المفوضية، فقد أغلقت المنظمات الأهلية مكاتبها أيضاً، وحيث إنَّ الجهات الكبرى التي تقدم الخدمات للاجئين كانت تقع قرب بؤرة أحداث الثورة فقد نشأت بعض المشكلات من حيث توفير الكوادر ووصول اللاجئين إلى مكاتبها. وبالنسبة للمنظمات التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الكوادر الدولية والمقيمين الدوليين، فقد عانت من استنزاف في مواردها البشرية مع مغادرة أولئك العاملين لمصر.

الخطوات المستقبلية

لقد جذبت الثورة كثيراً من الاهتمام نحو المجتمع المدني في مصر ما أدى إلى زيادة فرص التمويل. وقد جذب التمويل الكبير الانتباه العام إلى قضية تمويل أنشطة المجتمع المدني في مصر. وعلى وجه الخصوص، أدى توسيع الحكومة الأمريكية بصورة عامة لتمويل المجتمع المدني المصري إلى ظهور حالة من العداء الكبير في وسائل الإعلام المصرية. وفي حين عملت منظمات المجتمع المدني لعقد من الزمن على الأقل تحت قيود هائلة، تحث الثورة الآن على تقويض تلك المنظمات، مما كان له أثر سلبي على جميع منظمات المجتمع المدني، بما فيها مقدمو الخدمات للاجئين رغم أنَّ أياً من تلك المنظمات لم تكن لتعمل دون الحصول على مساعدات من خارج مصر.

والمدهش في الأمر ضمن هذه البيئة أنَّه كان هناك تزايد في اهتمام اللاجئين بتنظيم أنفسهم في المنظمات المجتمعية.. وفي حين أنَّه كان هناك بالفعل عدد من تلك المنظمات الخاصة باللاجئين في القاهرة منذ فترة طوية (خاصة بين الجاليات العريقة كالجماعات العرقية الصومالية) فقد أصبح هناك بعد الثورة أعداد متزايدة من اللاجئين ممن تواصلوا مع المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين بهدف تنظيم أنفسهم ضمن إطار رسمي كمنظمات مجتمعية. ولربما جاء بعض ذلك الاهتمام من العزلة التي شعروا بها بعد الثورة ورغبة منهم في تخفيف ذلك الموقف في المستقبل. وكبديل لذلك، قد ينشأ بعض هذا الاهتمام من الإحساس بالفرصة والحرية التي شعر بها الكثيرون في مصر.

لقد زادت أعداد منظمات المجتمع المدني من تنقل المديرين الأكفاء وجعلت استقطاب الكوادر الأكفاء أمراً صعباً للغاية، والآن، يتنافس مقدمو الخدمات للاجئين على الكوادر مع منظمات المجتمع المدني ذائعة الصيت وذات الملامح السياسية البارزة والتي كانت في العادة تعرض رواتب أكبر.

إثبات حكم القانون

لقد فرضت الثورة تحديات بشأن حكم القانون، حيث تأثرت بها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في مصر التي تعاونت معها في الأعوام القليلة الماضية منظمات أهلية معنية باللاجئين هدف مساعدتهم.

لكن تبقى المخاطر الكبرى في مصر متعلقة بالجهل واللامبالاة اللتين تبديهما الأحزاب السياسية إزاء اللاجئين. فقضايا اللاجئين تواجه اليوم مطالب كبيرة ملحة من قبل المواطنين لكن أصبحت تلك القضايا الآن أكثر تهميشاً. ومنذ الثورة، انصب تركيز معظم الفاعلين السياسيين على المواطنين على أنهم أولى من غيرهم في الحصول على الحقوق في مصر، ومعظم الحقوق المنصوص عليها في الإعلان الدستوري كانت تتعلق بالمواطنين فقط دون غيرهم. من هنا، ورغم الفرصة التي أتاحتها الحرية السياسية التي جاءت بها الثورة، وجد مناصرو قضايا

اللاجئين أنفسهم مجبرين على التركيز الأكبر على الحفاظ على الحقوق الأساسية (كحق منع الإعادة القسرية) بدلاً من توسيع نطاق حقوق اللاجئين.

الخلاصة

لقد أدت الفوضى مع الغموض الذي حاق بالثورة والتمييز الذي تبعها إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين وجعلت جميع اللاجئين مستضعفين. وعلامة على الخوف الذي كان اللاجئون يشعرون به، هناك أعداد متزايدة منهم وقت كتابة هذه المقالة ينظمون اعتصاماً عاماً (بدأ في مارس/آذار ٢٠١٢) أمام مكاتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في القاهرة يطالبون فيه بإعادة التوطين أو بتأمين السكن المنفصل. (والمفارقة أنّه بالنسبة لواحد من المواقع التجريبية ضمن سياسة المفوضية الجديدة بشأن اللاجئين في الحضر، فقد جعلت الثورة اللاجئين مناصرين لسياسة توسيع المخيمات الحضرية).

أما السياسات الحكومية الجديدة وممارستها إزاء اللاجئين ومواقف الشارع المصري فستكون واحدة من المؤشرات الأولى على مدى التحقيق الفعلي للحرية والدمج اللذان وُعد بهما الثوار في ميدان التحرير.

مارتن جونز martin.jones@york.ac.uk هو نائب رئيس المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين ومحاضر في مركز حقوق الإنسان التطبيقية في جامعة يورك (المملكة المتحدة).

شارك في إعداد هذه المقالة كلٌ من محمد بيومي وأحمد بدوي وسارة صادق، وهم جميعاً يعملون لدى المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين www.efrr-eg.com

فقدان الملكية والنُّزوح في ليبيا

رودري س. وليمز

تشكل انعدام القدرة على الوصول إلى المساكن والأراضي والممتلكات التي كانت تعود للنازحين قبل نزوحهم عائقاً لا يستهان به أمام تحقيق الحلول المستدامة لمعظم النازحين في ليبيا، فالنُّزوح وفقدان الملكية لا يمكن فصلهما عن الإرث الذي خلفته حقبة القذافي.

من وجهة نظر معايير مرحلة ما بعد النزاع يمكن القول إنَّ في ليبيا عدداً قليلاً نسبياً من النازحين، لكن كثيراً من هؤلاء النازحين بمن فيهم مجتمعات هُجِّرَت بأكملها يواجهون احتمال وقوعهم في مأزق النُّزوح المطول. فبالنسبة للأسر التي ما زالت نازحة في مدنها وبلداتها بعد أن دمرت الحرب مساكنها فإنَّ الحلول المستدامة تعتمد اعتماداً كبيراً على إعادة الإعمار. أمّا بالنسبة للنازحين الذين هُجِّروا بعيداً عن مواطنهم الاصلية، فإنَّ عدم قدرتهم على الوصول إلى مساكنهم وممتلكاتهم التي كانت تعود اليهم قبل الحرب إنما هي مظهر من المظاهر الكبيرة لحالة انعدام الأمن التي يمكن القول بأنها سدت جميع الطرق للعودة حتى يومنا هذا. وفي معظم الحالات يواجه النازحون أيضاً انعدام الأمن الكبير من جهة لامتلاكهم الأماكن التي يعيشون فيها في مواقعهم الحالية.

وهناك وراء كل من حالة انعدام الأمن التي يواجهها النازحون والمصاعب التي يعانون منها في الوصول إلى ممتلكاتهم ما قبل الحرب أسئلة تثار حول قضايا أوسع نطاقاً تشتمل تحديداً على إعادة التوزيعات الكاسحة للممتلكات التي نفذها نظام القذافي من خلال إطلاق موجات من المصادرة للممتلكات وتقديم التعويضات الجزئية. ومع أنَّ المجلس الانتقالي الوطني الليبي ينظر الى تلك التصرفات على أنها غير مشروعة فإنَّ هناك إقراراً واسع النطاق بأن أي محاولة سابقة أوانها لإلغاء تلك التصرفات سوف تعرض البلاد لخطر اهتزاز استقرارها. وفي حين أنَّ النازحين وبعض اللاجئين في ليبيا قد يكونوا من أكثر الفئات تأثراً مباشرة بقضايا الممتلكات التي تعود الى الحقبة الماضية فإنَّ كل قاعدة شعبية في البلاد وكثيراً من المهجرين في الشتات لهم مصلحة في تسوية تلك القضايا.

لقد أمَّم نظام القذافي الممتلكات الأجنبية وأعاد توزيع الممتلكات التي كان يملكها ليبيون. فعلى سبيل المثال، نص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ على تحويل جميع المستأجرين إلى مالكين للبيوت والأراضي التي كانوا مستأجرين لها. وفي فترة لاحقة بذلت الجهود لتنظيم ذلك الإجراء وإنفاذه ومن ذلك على سبيل المثال إحراق قيود تسجيل الممتلكات عام ١٩٨٦ في الساحات الرئيسية للمدن الليبية وبعدها ظهرت جهود معاكسة جزئياً لتلك السياسة حيث سعت إلى إعادة الحقوق لأصحابها وتعويض الأشخاص عن ممتلكاتهم المصادرة وكانت تلك الجهود مستمرة إلى حين اندلاع الانتفاضة الشعبية. أما علاقات الممتلكات في عهد القذافي فقد كانت إشارة إلى مشكلة اضمحلال الدولة وتقويض حكم القانون وكان محصلة أثر ذلك انعدام الثقة في حكم القانون والمؤسسات الحكومية العامة.

عدم القدرة على العودة تعني عدم القدرة على البقاء

خلال الانتفاضة الشعبية، لحق بعض المدن والبلدات دمار كبير، كما تعرضت مجتمعات بأكملها إلى التهجير الجماعي. وعموماً فإنَّ النازحين إما أنَّهم الذين نزحوا مؤقتاً ضمن مجتمعاتهم نتيجة الدمار الذي لحق بيوتهم أثناء الحرب، أو مجموعات كبيرة أو مجتمعات هُجِّروا وفقدوا القدرة على العودة نتيجة المعارضة من مجتمعات مواطنهم الأصلية التي كانت متخوفة من أن تجد نفسها معرضة لخطر الوقوع في مشكلة النُّزوح المطول. ومع أنَّ قضايا الملكية ما زالت مصدراً ثانوياً للقلق مقارنة بالرغبة في تحقيق الأمن الأساسي فإنَّ النازحين الذين حصلوا على بيوتهم بموجب القانون رقم ٤ يخشون فقدان حقوقهم القانونية نتيجة غيابهم في النُّزوح. وفي غضون ذلك فإنَّ أكثر المشكلات وضوحاً تتعلق بمخيمات النازحين التي أُقيمت عموماً في مواقع المشروعات الإنشائية نصف المكتملة، والمباني الحكومية وقرى المنتجعات. وإنَّ انعدام وجود أساس قانوني واضح لإشغال هذه المواقع يشكل جملة من المخاطر الواضحة على السكان خاصة إذا أُخذ بالاعتبار أنَّ مثل هذه المواقع قد يُقدَّم بها مطالبات من الشركات الأجنبية العائدة إلى ليبيا. ونتيجة غياب أمن الملكية ذاك، يبقى النازحون عاجزين عن إجراء التحسينات الأساسية اللازمة ليضمنوا لأنفسهم ظروفاً من الكفاية الأساسية. عدا عن ذلك فقد تعرضوا إلى تهديدات بالطرد والإخلاء وقد نفذت هذه التهديدات في بعض الحالات.

شارع طرابلس، مصراتة

هناك آخرون من النازحين يُعتقد أنهم يعيشون في إسكانات خاصة إما مع العائلات أو الاصدقاء أو بالأجرة. أما التجارب في البيئات الأخرى فتشير إلى أنه ما لم يكن النازحون في المساكن الخاصة قادرين على الاندماج و إيجاد وظائف للعمل فمن المحتمل جداً أن يستنزفوا كل ما لديهم من موارد وسمعة ثم يجدوا أنفسهم عرضة للطرد من سكنهم الحالي دون أن يكون لهم خيار واضح للعودة إلى ما كانوا عليه.

وأياً كان التضافر بين العودة والإستراتيجيات المحلية التي يدفعها الاندماج لحل النُّزوح في ليبيا، لابد من التنسيق بين تلبية حقوق النازحين في الانتصاف نتيجة خسارتهم لممتلكاتهم من جهة مع الجهود الأوسع نطاقا والمبذولة للتعامل مع الإرث الذي تركه نظام القذافي بخصوص العلاقات الممتلكة المتنازع عليها من جهة أخرى.

رودري س. وليمز rcw200@yahoo.com مستشار لحقوق الانسان في استكهولم/ السويد وهو مؤلف لمدونة تيرانوليوس http://terra0nullius.wordpress.com

حماية ومساعدة المهاجرين العالقين في الأزمات

محمد عبدي كير وأنجيلا شيروود

لقد شددت الأزمة الليبية في ٢٠١١ بصورة كبيرة على كيفية إعادة أنماط الهجرة العالمية تعريف نطاق ونوع احتياجات وصور استضعاف الأشخاص المتأثرين بالأزمة الإنسانية.

أثار بُعد الهجرة للأزمة الليبية الجدال المتنامي حول الارتباط بين الأزمة والهجرة. ويمكن "لأزمة الهجرة" التي هي كارثة تتسبب في تنقلات سكانية واسعة النطاق وتتسم بالتعقيد من حيث الأشخاص المتأثرين والطرق الملتمسة إلى أماكن السلامة والبقاء، أن تتحدى الأنظمة الإنسانية القائمة التي تختص بالاستجابة للاجئين والنازحين داخلياً، حيث تلقي بالضوء على الفئات والاحتياجات وصور الاستضعاف المختلفة للنطاق الأوسع من الأشخاص المتأثرين جراء وضع الأزمة.

وفي حين أنَّ متطلب الاستجابات الفورية أو المتوقعة للأزمات ليس بالتأكيد شيئاً جديداً على المناقشات الإنسانية. لكن في حال كون السكان المعنيون مهاجرين (والذين يكون ملاذهم الأكثر أمناً في بعض الحالات هو مواطنهم الأصلية)، فإنَّ تحقيق الاستجابات السريعة والمتوقعة والفعالة والمناسبة يتطلب منا إعادة النظر في بعض الجوانب المختلفة لتلبية الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الأدوار والتنسيق إلى جانب البنية المؤسسية.

IOM ٢٠١١ Nicole Tung

وتتحمل الدول المسؤولية الأساسية إزاء حماية ومساعدة الأشخاص المتأثرين جراء الأزمات والمقيمين في أقاليمهم بالصورة التي تتماشى مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ومتى اقتضت الحاجة، فإنه يتعين على الدول السماح بالوصول الإنساني إلى الأشخاص المتأثرين بالأزمات حتى يمكن تقديم المساعدة الإنسانية من قِبل الدول الأخرى بما فيها ذلك الدول التي تأثر مواطنوها وغيرها من الفاعلين. وقد سيطرت أزمات عصرنا الحديث غالباً على الموارد والإمكانات المتاحة للدول لتقديم هذه الحماية والمساعدة لمواطنيها وقت الأزمات. ومن جهة المنظمة الدولية للهجرة، فنظراً لتفويضها ومواردها التشغيلية المتاحة وخبراتها في إدارة التنقلات فقد أصبحت جهة يمكن الاعتماد عليها كوكالة رائدة لدعم الدول في أداء التزاماتها تجاه السكان المهاجرين المتأثرين بالأزمات. وأصبح لاندماج إدارة الهجرة والمناهج الإنسانية المتبعة للتعامل مع وضع الأزمة المولّدة لأنماط معقّدة للتنقل البشري أهمية خاصة في بناء نظام الإحالة الكفؤ لمساعدة المهاجرين، مع الكثير من صور الاستضعاف واحتياجات الحماية، عند الفرار بأعداد كبيرة عبر أحد الحدود الدولية.

خلال الأزمة

خلال الأسابيع الستة الأولى من الأزمة الإنسانية في ليبيا، بلغت أعداد الواصلين إلى الحدود مع تونس ومصر وتشاد والنيجر والجزائر، وإلى مالطة وإيطاليا عن طريق البحر، ما يزيد معدله على ٧٠٠٠ شخص. وكان من بين الفارين إلى الدول المجاورة لليبيا وما وراءها العمال المهاجرون وعوائلهم واللاجئون وطالبو اللجوء والأطفال غير المصاحبين ببالغين وضحايا الإتجار بالبشر وغيرهم من الفئات المستضعفة الخاصة. وبقي عدد من المهاجرين عالقاً في منطقة النزاع، وقامت المنظمة الدولية للهجرة بإخراج ٣٥٠٠٠ من هؤلاء المهاجرين من المناطق التي تشهد وتيرة كبيرة من النزاع.

وقد تقدمت ٤٦ حكومة إلى المنظمة الدولية للهجرة بطلب حماية ومساعدة السكان المهاجرين المتأثرين. لكن في بداية الاستجابة، ظهرت الحاجة لعدد من المناقشات وجهود المناصرة ضمن المجتمع الدولي لإعادة توجيه الإستراتيجية الإنسانية المبدئية. وأخيراً، استُخدمت المخيمات بصورة أساسية كمرافق انتقالية لدعم الإخلاء في الوقت المناسب بدلاً من أن تكون أماكن لتلقي الحماية والمساعدة في أزمات التهجير المطوّلة.

وعدا عن أنَّ إخلاء المهاجرين من الأصول المختلفة عملية صعبة فقد تطلبت أيضاً استخدام أنواع جديدة مبتكرة للتنسيق بين الحكومات والفاعلين الإنسانيين الدوليين وسلطات إدارة الهجرة والمسؤولين القنصليين والفاعلين العسكريين وشركات النقل. وتوضح الاستجابة للأزمة الليبية مستوى ملحوظاً من التعاون الدولي والدافع الذي أبدته دول الموطن الأصلي ودول الانتقال والجهات التي قدمت المساعدة الخارجية.

أضف إلى ذلك، أن الحاجة لخدمات إدارة الهجرة بغرض إدارة حركة السكان العابرين للحدود على سبيل المثال وضمان آلية الإحالة القوية للأشخاص المستضعفين استضعافاً خاصاً أو احتياجات الحماية وتقديم وثائق السفر والتماس حرية العبور للمهاجرين غير الحاملين للوثائق قد ظهرت كجانب مركزي ومهمل في بعض الأحيان للاستجابة لهذه الأزمة.

وفي حين شق ٣٪ من المهاجرين المتأثرين بالأزمة والمنتشرين في ليبيا طريقهم إلى أوروبا وغالباً ما كان ذلك في القوارب غير الصالحة للإبحار فمن المتوقع أنه ما لم يتمكن أولئك المهاجرون من قبول المساعدة الفورية للعودة للوطن، سيصبح عدد أكبر بكثير من المهاجرين عرضة للإتجار بالبشر وعصابات التهريب التي ستعدهم بإيجاد سبيل لخروجهم من منطقة الأزمة إلى أوروبا وما وراءها.

التطلع للمستقبل

من الواضح أن "أزمة الهجرة" كتلك التي حدثت في ليبيا قد ولّدت أنماطاً للهجرة القسرية لا تُظهر السمات التقليدية للتنقل المتوقع والمُستعد له في الاستجابات الإنسانية الدولية. وتثير دراسة صور استضعاف المهاجرين التساؤلات حول الاستعدادية العامة للدول لتقديم الحماية والمساعدة لجميع مواطنيها المقيمين في الخارج في حالة حدوث أزمة. وفي أعقاب الأزمة الليبية، أقر عدد من الدول الأسيوية بالحاجة لتحسين إدارة الإخلاءات الإنسانية على المستوى الوطني والإقليمي، ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة لدعم إعادة اندماج مواطنيهم الذين عادوا إلى مواطنهم ليواجهوا البطالة والديون التي ربما ترتبت عليهم جراء تمويل رحلة هجرتهم الطويلة.

لقد ألقت الأزمة الليبية الضوء على الكيفية التي يمكن بها فهم أنماط الهجرة الدولية المساعدة في صياغة استجابة أكثر كفاءة وإنسانية، حيث إنَّ محن المهاجرين واحتياجاتهم الخاصة تزيد من تعقيد استجابات الأزمة. كما أنها تظهر أيضاً التحديات الشاملة التي يواجهها العديد من أنظمة إدارة الهجرة ضمن الاستجابة الإنسانية. وتتضمن أدوات إدارة الهجرة المختلفة والتي تتعلق بضمان الاستجابة الإنسانية والفعالة للسكان خلال تنقلاتهم الخدمات القنصلية الطارئة وأنظمة الإحالة للأشخاص من ذوي احتياجات الحماية الخاصة والحماية المؤقتة للمهاجرين العابرين لإحدى الحدود الدولية. وستستمر المنظمة الدولية للهجرة في تشجيع ودعم الجهود لمناقشة واستكشاف بُعد الهجرة في الأزمات داخل المجتمع الدولي.

محمد عبدي كير mabdiker@iom.int هو مدير الطوارئ والعمليات بالمنظمة الدولية للهجرة www.iom.int وأنجيلا شيروود asherwood@iom.int هي مسؤول السياسات والبحوث في المنظمة.

ما وراء الصفة القانونية: النظر إلى الحاجة الإنسانية

تاراك باخ باوب وهيرنان ديل فالي وكاثرين ديرديريان وأوريلي بونثيو

الزيادة التي يمكن للجهات الانسانية أن تتوقعها في المستقبل إنما هي زيادة الموجات المختلطة التي تتحدى التصنيف الجامد وتدعو إلى استجابة انسانية قائمة على الحاجات المشتركة للمساعدة و الحماية.

لقد كانت معضلات مساعدة الأشخاص المتنقلين في "الموجات المتدفقة المختلطة" محط جدل كبير وتضمن هذا الجدل البحث في مسوِّغات وكيفية تعريف فئات الاشخاص المتنقلين وكيفية الوصول إلى المساعدات وضمانها وتوفير الحماية للأكثر استضعافاً وكيفية تقديم المساعدة للحالات غير الموثَّقة.

لقد واجهت الجهات الانسانية إثر تداعيات النزاع في ليبيا سياسات وممارسات اتبعتها الدول ونتج عنها ثغرات في الحماية والمساعدة بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء. كما واجهت عوائق كبيرة منتشرة تحد من المستوى الأدنى للخدمات الاساسية أو الجنائية والاعتقال وخطر إعادة اللاجئين القسرية. وحتى في وجه التدفقات المختلطة التي هربت من ليبيا، توجهت عدة دول ومؤسسات ووكالات نحو "الاستجابة العامة للهجرة" فاستخدمت التصنيفات الجامدة التي حددتها التحفيزات المفترضة للأشخاص تجاه الهجرة. ومع ذلك فقد كان لهذه المنهجية أثر في المخاطرة بمحدودية الاستجابات لبعض مجموعات الاشخاص المحددة مع أنَّ كثيراً منهم كانوا يتشاركون بالحاجات ويحتاجون بصورة ماسة إلى القدر ذاته من المساعدة والحماية. وبدلاً من أن تكون تلك التصنيفات مصممة أساساً من خلال سياسات الهجرة للدول فلابد من أن تكون الاستجابات إزاء هذه الفئات السكانية المتنقلة مبنية على سياسة وممارسة ثابتتين تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء بما في ذلك ظروف الاستقبال وتحديد الصفة والمساعدة والنفاذ إلى الخدمات الاساسية وتحديد الأشخاص المستضعفين وإجراءات الحماية.

أما "استجابة الهجرة" الافتراضية التي أُطلقت في الدول المجاورة لتشتمل على أعداد هائلة من الاشخاص الذين هربوا من النزاع الدائر في ليبيا فقد كان لها تبعات إنسانية كبيرة تجاوزت الاشخاص الباحثين عن السلامة والبقاء. فمع اندلاع النزاع في ليبيا كان من بين الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم عالقين تحت وابل من النيران المتبادلة اللاجئون من دول جنوب الصحراء الأفريقية وطالبو اللجوء الذين تعرضوا للاعتقال والإساءة في مراكز الاعتقال الليبية أثناء رحلتهم إلى أوروبا ومنهم أيضاً المهاجرون الذين كانوا يبحثون عن فرص للعمل وغيرهم. أما الأزمة فقد أدت إلى زيادة تعقيد تنقلات السكان وزيادة تعقيد تعريف فئات الأشخاص المتنقلين. ومع سفر الأشخاص إلى إيطاليا ومالطا وتونس، واجهوا ظروف استقبال دون المستوى في أوروبا ولم يتلقوا المساعدة الكافية في مخيمات العبور في تونس وتقطعت ببعضهم الأسباب في تونس فعادوا إلى ليبيا التي مزقتها الحرب للبحث عن صفة أفضل لهم وهي الحماية المؤقتة التي منحتها دول جنوب أوروبا إلى الواصلين إليها مباشرة من ليبيا.

وأدت موجات التنقلات السكانية المتزامنة إلى ميوعة تصنيف الاشخاص المتنقلين وتحديد صفتهم وأثَّر ذلك على قدرتهم على الوصول إلى المساعدة والحماية. ففي حين أن الليبيين الهاربين حصلوا على حماية اللاجئين مع أنهم غالباً ما خاطروا بحياتهم للوصول إلى بر السلام فإنَّ المهاجرين الذين هربوا من التعذيب في الاعتقال واستهدافهم على أنهم أجانب أو هرباً من النزاع نفسه فقد كان ينظر إليهم على أنهم "مواطني بلد ثالثة" لا يحق لهم الحصول على القدر نفسه من الحماية لا في البلدان المجاورة ولا في بلدان جنوب أوروبا.

وخلال الأزمة الليبية وبعدها وفي ظل تلك الظروف، تزايدت الحاجات الإنسانية وحاجات الحماية اللاجئين والمهاجرين. فسياسات الدول الأوروبية إزاء الهجرة ازدادت قيودها وأصبحت تهدف إلى احتواء اللاجئين والمهاجرين في ليبيا. وقد أشارت تقارير المرضى لمنظمة أطباء بلا حدود إلى أنَّ الأشخاص أثناء تنقلهم يتعرضون إلى الاحتجاز المنتظم والصد عن الطريق والإساءة. وحتى قبل الحرب في ليبيا، كانت تلك الفئات تعاني من وضع هش للهجرة وظروف الاحتجاز غير الإنسانية في ليبيا بالإضافة إلى العنف المرتبط بالإتجار بالبشر.

وخلال الأزمة، تعقدت الأوضاع وأدت إلى تطبيق آني لقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي (ناهيك عن قانون حقوق الإنسان) وهذا ما أدى بالنتيجة إلى تغير سريع في صفة الأشخاص الذين كانوا بالأصل ضمن التدفقات المختلطة واعتمد ذلك التغيير على تصاعد النزاع المسلح والموقع المادي للأشخاص أو احتجازهم القسري. وفي وقت ما أو في عدة أوقات، كان من الممكن أن يُصنف المواطنون الأجانب على أنهم مدنيون أو لاجئون أو طالبو اللجوء أو مواطنو دولة ثالثة أو مجرد أشخاص مشردين لا أمل لعودتهم إلى مواقعهم السابقة. كما نتج عن تعقيدات تصنيف هذه الفئات السكانية "المختلطة" المتنقلة خلال الأزمة استجابة عامة لم تبدِ إلا اهتماماً محدوداً بالحاجات الطبية والإنسانية وحاجات الحماية للأفراد.

وفي كل من جزيرة لامبيدوسا ومخيم شوشة في تونس، لم يُبذل إلا جهد قليل في استيعاب الأشخاص على أساس حاجاتهم الإنسانية الفردية. كما بقيت مستويات المعيشة دون المستوى وربما كان ذلك لتجنب إحداث عامل للسحب للهجرة من ليبيا. وقد نددت منظمة أطباء بلا حدود بأثر الظروف المعيشية السيئة وتدني خدمات الصحة البدنية والنفسية للسكان الهاربين من ليبيا.[1] وبالنسبة لمنظمة مثل أطباء بلا حدود، فإنَّ توفير خدمات الرعاية الصحية للاجئين/المهاجرين في البيئات الحضرية أو البيئات المفتوحة أو البيئات التي تتسم بالتنقل المستمر يبقى تحدياً بارزاً في المستقبل. وهناك حاجة ماسة إلى إعداد عملية تصنيف مسهبة وفقاً لمحور صحة اللاجئين/المهاجرين إذا ما أردنا العمل بفعالية مع هذه البيئات الناشئة والمتسارعة بما فيها على سبيل المثال التصدي لمشكلة التعذيب وسوء المعاملة في التدفقات المختلطة من ناحيتي الحاجات الصحية والإنسانية على حد سواء.

وبغياب التصنيفات المعدة حصراً للأشخاص المتنقلين وحاجاتهم المباشرة فقد تأطرت الاستجابة الإنسانية العامة لهذه التدفقات المختلطة على أنها "استجابة للهجرة" منذ البداية وكان لذلك أثر لا يستهان به على الفاعلين المقدمين للحماية والمساعدة. فعلى سبيل المثال، أعادت المنظمة الدولية للهجرة "مواطني دول ثالثة" كإجراء "حمائي" بهدف تجنب وقوع أزمة إنسانية في دول الجوار. وفي الوقت نفسه، هيمن نوع من الغموض الأوسع نطاقاً على المسؤوليات المعنية والالتزامات القانونية لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ودول المواطن الأصلية ومختلف السلطات الليبية نحو تلك الفئة من المواطنين الأجانب العالقين داخل البلاد.

تصنيف مراوغ أم حاجة إنسانية؟

ميدانياً، كان هناك تشعب كبير في الاستجابات التي قُدمت للفئات السكانية نفسها في مختلف المواقع حيث عكست الاستجابة الافتراضات القائمة حول صفة الأشخاص بالاعتماد الحصري على موقعهم الحالي أو أصولهم القومية. وقد ميزت السلطات الإيطالية بين التدفقات إلى إيطاليا من ليبيا وتونس حيث مُنح الليبيون حق اتباع اجراءات طلب اللجوء أما التونسيون فقد سُمح لهم الدخول إلى مسار "المهاجر الاقتصادي" فقط. أما ظروف الاستقبال وتوفير الخدمات بما فيها الرعاية الصحية فقد اعتمدت على الجنسية ومنفذ المغادرة والتمييز بين الأشخاص بناء على اعتبارات التصنيفات الحقوقية والسياسية بدلاً من الحاجات الإنسانية. وينبغي لنا هنا أن نسأل عما إذا كان من المشروع أو المقبول أخلاقياً أن تتشبث الدول والوكالات المعنية بالحماية بمثل هذه التصنيفات إذا ما كانت تقود بالنتيجة إلى التخلي عن "فئات" كاملة من الأشخاص وتركهم يواجهون مصيرهم ويعانون من الإهمال في وقت هم فيه بأمس الحاجة للمساعدة.

لقد شهدت منظمة أطباء بلا حدود الوضع المقيد الذي يواجهه الأشخاص أثناء تنقلهم مع تصاعد وتيرة الأزمة، ومن هنا تتساءل المنظمة عن منطق التدخل العسكري الأوروبي في ليبيا تحت عقيدة الإيمان بمسؤولية الحماية رغم أنَّ كثيراً من الفارين من ليبيا قد أخفقوا في العثور على حماية اللاجئين في أوروبا.[2]

عندما تعمل إدارة الهجرة وفقاً لأهداف متقاطعة مع المساعدة والحماية، فإنَّ الثغرات التي تركتها الدول والمنظمات المفوضة تثير أيضاً أسئلة كثيرة أمام الفاعلين المقدمين للمساعدات. وقد وضعت الأزمة الليبية عام ٢٠١١ الفاعلين الإنسانيين في موقف جعلهم يعملون على تخفيف أثر سياسة أكبر تتعلق بعدم الاستجابة للحاجات الماسة للأشخاص الذين هجرهم

النزاع في تدفق الهجرات المختلطة. وقد تسببت مثل هذه السياسات في المخاطرة بالتسبب في الإعادة القسرية للفئات الأكثر استضعافاً ناهيك عن الآثار الصحية والإنسانية الكبيرة على الاشخاص المتنقلين. وبصفتنا فاعلون نقدم المساعدات ونعمل مع اللاجئين والمهاجرين، ينبغي لنا أن ندعو إلى اتباع منهج موحد للتعامل مع قضايا الحماية في الأزمة وحماية اللاجئين التي تُمنح عالمياً عند تهجير الأشخاص ضمن التدفقات المختلطة للهجرة؟

وكما أنّ تعقيدات التهجير تتزايد فإنّ المخاطر تتزايد أيضاً في أن تتبنى الدول "استجابة افتراضية للهجرة" إزاء تدفقات الهجرة المختلطة. أما بالنسبة للمنظمات الإنسانية والمنظمات المفوضة بتقديم المساعدات وغيرها من المنظمات الراغبة في مساعدة اللاجئين والمهاجرين فعليهم أن يتعلموا الاستجابة في بيئات النقل بالعبور أو البيئات المفتوحة أو الحضرية (ومرافق الاحتجاز) لتلك الفئات المختلفة من السكان الذين لديهم حاجات مختلفة في المساعدة والحماية. وفي الوقت نفسه، لن يكون هناك أي خيار أمام الفاعلين الإنسانيين إلا الاستمرار في الدفع نحو رفع مستوى استجابة الدول وخلافاً لذلك فإننا سنخاطر بفقدان قدرتنا على إبصار الأكثر استضعافاً حيثما تُحد الجهود العامة الرامية إلى مساعدة التدفقات المختلطة لتصبح استجابة "للهجرة" فقط.

تاراك باخ باوب Tarak.bach.baouab@amsterdam.msf.org مستشار للشؤون الإنسانية
هيرنان ديل فالي Hernan.del.valle@oca.msf.org رئيس قسم المناصرة والاتصالات التشغيلية
كاثرين ديرديريان Katharine.derderian@brussels.msf.org مستشار للشؤون الإنسانية
أوريلي بونثيو Aurelie.ponthieu@brussels.msf.org مستشار للشؤون الإنسانية
حول التهجير في منظمة أطباء بلا حدود www.msf.org

١. لمعلومات أكثر يرجى الاطلاع على أوراق الخلاصات التي تقدمها منظمة أطباء بلا حدود http://tinyurl.com/MSF-BP-3May2011 و http://tinyurl.com/MSF-BP-24June2011
٢. منظمة أطباء بلا حدود "رسالة مفتوحة حول المدنيين الهاربين من ليبيا إلى أوروبا" 19 مايو/أيار 2011 www.doctorswithoutborders.org/publications/article.cfm?id=5253&cat=open-letters

إعادة التوطين مطلوبة للاجئين في تونس

أمايا فالكارسل

حيث تشهد تونس تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، فإن هناك حاجة ماسّة للتخفيف من عبء استضافة الفارّين من ليبيا والذين لا يمكنهم العودة إلى أوطانهم.

لم تكن الدول المجاورة لليبيا في وضع يسمح لها بأن تقدم أكثر من ملاذ مؤقت للعديد من الأشخاص الذين عانوا من أوضاع التهجير المتعددة من أوطانهم ومن دول اللجوء السابقة.

لاجئة سودانية تودع صديقاتها في مخيم شوشة. وقد تم قبولها هي وأسرتها لإعادة توطينهم في النرويج.

"إنني سعيدة للغاية، رغم أني خائفة" تقول تيجي[1]، وهي إرترية تبلغ من العمر ٢١ عاماً تعيش في مخيم شوشة جنوبي تونس منذ أولى أيام الحرب في ليبيا وتم اختيارها أيضاً ضمن برنامج إعادة التوطين في أستراليا. غادرت تيجي إريتريا عندما كان عمرها ١٥ عاماً، إلى السودان أولاً ثم إلى ليبيا. "لقد كانت الحياة قاسية في ليبيا، وكنت أعمل خادمة في المنازل".

أما موسى، فقد كان أقل حظاً، وهو إريتري أيضاً، حيث قبول طلبه بإعادة توطينه في النرويج والولايات المتحدة بالرفض وظل هو منتظراً. "لا تعد العودة إلى ليبيا خياراً في الوقت الحالي، إذ يُعتقل القادمون من الدول الأفريقية جنوب الصحراء ويُعذبون." وقد عاد بعض من أصدقائه إلى ليبيا لاستقلال قارب إلى أوروبا. "إنهم الآن في إيطاليا، أما نحن فعلينا الانتظار لحل بطيء هنا في المخيم، لذلك قرروا البحث عن حل سريع. ورغم أننا شباب، فليس الوقت في صالحنا." وعند الحديث إلى هؤلاء الرجال، نجد أن العديد منهم مستعدون للمخاطرة بحياتهم والاتجاه بقارب إلى لامبيدوسا أو مالطة. ويرى البعض أن البديل هو شوشة، "فماذا سأخسر؟".

وتعرض الإقامة الممتدة في مخيم شوشة الأسر الذي يضم أطفالاً صغاراً أو قاصرين غير مصاحبين ببالغين أو أشخاص من ذوي الحالات الصحية الخطيرة وغير هؤلاء من المستضعفين إلى مخاطر جسيمة. وفي وقتنا الحالي، تعد إعادة التوطين الحل الدائم الفعلي والوحيد للاجئين في شوشة. إلا أن استجابة الدول الأوروبية كانت محدودة للغاية في توفير مناطق لإعادة توطين اللاجئين في مخيم شوشة، فقد كان أغلبية اللاجئين قد أحيلوا إلى إعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن الحالات المستضعفة تواجه المصاعب الجمّة نتيجة تباطؤ عملية التجهيز من قِبل الولايات المتحدة (التي درجت العادة على أن تمتد ما بين ٦ إلى ١٢ شهراً قبل المغادرة). علاوة على ذلك، هناك بعض اللاجئين ممن لا تنطبق عليهم شروط إعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً للقيود التي تفرضها إزاء الأشخاص الذين تعتقد بانتمائهم إلى بعض الجماعات المناوئة. لذلك، فإن هناك حاجة لإيجاد حلول بديلة لهؤلاء الأشخاص.

ومن بين الأشخاص المشردين في مخيم شوشة، يعود الكثير منهم إلى ليبيا، رغم المخاطر الجسيمة التي يواجهونها هناك، كي يستقلوا القوارب إلى أوروبا ليبدأوا رحلة بحرية محفوفة بالمخاطر. يقول توماس من نيجيريا: "إن الوصول إلى جزيرة لامبيدوسا مسألة حظ. إن فشلت، فلا بأس وإن نجحت، فهذا جيد[2]. وجميعنا يحتاج إلى الشجاعة كي يستطيع الاستمرار في حياته. أما هنا، فنحن عالقون... لكن كيف يمكن أن نعود إلى نيجيريا خاويي الوفاض؟ لقد دفعت لنا عائلاتنا الأموال كي نكسب المزيد منها ونعيدها إلى أوطاننا. وليتنا قادرين على العودة ببعض المال على الأقل، ساعتها لن نشعر بالخزي." وإذا كانت منظمة الهجرة الدولية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقدمان بعض المساعدة المالية إلى المهاجرين (وأيضاً المساعدات الخاصة بالنقل والتوثيق)، لكانوا في وضع أفضل كي يقرروا العودة إلى وطنهم.

أما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فبالنظر إلى قربها من المنطقة المتأثرة بالنزاع ومواردها الكبيرة نسبياً، يتعين عليها اتخاذ دور رائد في الاستجابة لموقف هؤلاء اللاجئين المتأزم. وعليهم كذلك تولي المسؤولية الجسيمة الناتجة عن تجاهلها خلال السنوات الماضية للسجل الإنساني الأليم في ليبيا من ناحية والسعي النشيط للتعاون مع حكومة العقيد معمر القذافي لوقف تدفق الأفراد من أفريقيا إلى أوروبا من ناحية أخرى. وقد نتج عن سياسات الاتحاد الأوروبي العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

أيضاً، تجاهلت استجابة إعادة التوطين الضعيفة من قِبل دول الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين النازحين على أعتاب القارة الأوروبية حتى الآن حقيقة أن بعض الدول الأوروبية كانت طرفاً في الصراع الذي يعد أحد أهم أسباب الانتقال غير الطوعي للأشخاص، من خلال مشاركتها في عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا.

أمايا فالكارسل international.advocacy@jrs.net هي منسقة المناصرة الدولية في الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين www.jrs.net.

١. الأسماء ليست حقيقية
٢. في عام 2011، سجل البحر المتوسط رقماً قياسياً في كونه أخطر مساحة مائية في العالم، حيث لقي أكثر من 1500 شخص حتفهم بالغرق أو الفقدان (وربما تكون هذه الأرقام أقل من الواقع).

استجابة الاتحاد الأوروبي: من الالتزام إلى الممارسة

مادلين غارليك وجوان فان سيلم

لقد حولت الأحداث في شمال أفريقيا في ٢٠١١ نمط رحلات القوارب الوافدة إلى أوروبا إلى درجة كبيرة من حيث بواعث الوافدين، لكن بأعداد أقل مما هو متوقع. وتشير استجابة الاتحاد الأوروبي إلى أن هناك حاجة متزايدة لترجمة التزام التضامن إلى أرض الواقع بدلاً من الاكتفاء بتقديم المساعدات المحدودة والإدلاء ببيانات المبادئ.

خلال العقود الماضية، حملت القوارب القادمة من شمال أفريقيا آلافاً من مواطني شمال أفريقية وغيرهم إلى الشواطئ الأوروبية، بمن فيهم طالبو اللجوء الفارون من الاضطهاد أو الضرر الخطير، وكذلك الأشخاص المتنقلين بصورة غير منتظمة لأسباب أخرى. واختلفت أعداد الرحلات السنوية الواصلة لتلك الشواطئ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، لكنها بلغت ذروتها في ٢٠٠٨ بـ ٣٩٠٠٠ شخص. لكنها انخفضت بشكل كبير إلى أقل من ٥٠٠٠ بعد تطبيق إيطاليا لسياسة "الصد" وزيادة التعاون مع ليبيا.

أما في ٢٠١١، فقد بلغ إجمالي الرحلات القادمة من شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي ما يقدر بـ ٥٩٠٠٠ شخص. وضم ذلك ٢٨٠٠٠ شخص فارّ من ليبيا، أي اقل من ٥٪ من الأشخاص المهاجرين من هناك، إلى جانب ٢٨٠٠٠ تونسي، أغلب لا طالب بالحماية ولا احتاجها، وحوالي ١٥٠٠ من مصر. وتضمنت جنسيات من وصلوا إلى ليبيا الصوماليين والإرتريين والنيجيريين والغانيين والماليين ومواطني ساحل العاج ودول جنوب الصحراء. وبالمقارنة، استضافت تونس ومصر، في ذروة التدفقات، ما يزيد على نصف مليون شخص على أراضيهما، وسمحت بتقديم المأوى والمساعدة الإنسانية للأشخاص المنتظرين الإخلاء أو الحلول الأخرى.

وعلى الرغم من نطاقها المحدود نسبياً، حثت الرحلات القادمة إلى أوروبا والاهتمام بقدوم المزيد منها، المناقشات المكثفة بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. وركزت هذه المناقشات على مشاركة العبء والدعم واستئصال التدفقات. وتم إصدار بيانات التضامن السياسية مع الدول المتأثرة خارج حدود الاتحاد الأوروبي. لكن الدعم الملموس المقدم كان مادياً ولوجيستياً بالدرجة الأولى، مع قلة التركيز على اقتسام المسؤولية المباشرة في صورة توفير أماكن في الدول الأعضاء للأشخاص المحتاجين للحماية.

استجابة الاتحاد الأوروبي

كانت الخطوة الأولى من جانب الاتحاد الأوروبي إجلاء مواطنيها من ليبيا، في حين تمثلت أولوياتها اللاحقة بتقديم الدعم والمساعدة الإنسانيتين في شمال أفريقيا، والتعامل مع تنقلات الهجرة تجاه الاتحاد الأوروبي والتضامن مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي (والدول الأخرى في المنطقة) ومواجهة الرحلات المحتملة ودور وكالة فرونتكس[1] في السيطرة على الحدود البحرية.

وأظهرت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء استعداداً كبيراً لتقديم الدعم المالي واللوجيستي خاصة لعمليات الإخلاء الإنساني لمواطني دول ثالثة من تونس ومصر، والتي شارك في القيام بها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. لكن بدا أن الاستجابة، من حيث التعامل مع التدفق الممكن والفعلي للأشخاص الباحثين عن الحماية في الاتحاد الأوروبي، تكشف انفصالاً بين الاهتمامات المنذرة والواقع، وبين التأكيدات على غزو المهاجرين المحدق بأوروبا وغياب التدابير الجماعية في الاستجابة.

وتضمنت التدفقات الفائضة من تونس بصورة كبيرة الأشخاص الباحثين عن فرص الهجرة. لكن كانت هناك مخاوف من أن تتسبب الأوضاع في ليبيا بحدوث تهجير جماعي لا يستهان به. ومع مراعاة ذلك، ظهرت نداءات ليس فقط للتضامن الواسع ضمن الاتحاد الأوروبي ومع دول شمال أفريقيا المتلقية للأشخاص الباحثين عن الحماية وإنما أيضاً لمناقشة احتمال استخدام توجيه الحماية المؤقتة الصادر عن الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢، وذلك للمرة الأولى. هذا التوجيه يضع آلية لتقديم الحماية قصيرة الأجل للجماعات الكبيرة من الأشخاص من خلال تعليق إجراءات اللجوء لتفادي الضغط المتزايد على الهياكل الإدارية.

ولا يتضمن التوجيه أي إلزام للدول الأعضاء بأن تستقبل الأشخاص المسموح لهم بدخول الدول الأخرى بموجب الحماية المؤقتة. لكنه يمثل من حيث المبدأ إطار عمل عام لمشاركة العبء المالي وربما أيضاً المادي للحماية. وفي حالة ليبيا، اقترحت دول المواجهة الأعضاء المساهمة والمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين ضرورة طرح مسألة إمكانية توظيف التوجيه على طاولة النقاشات.

لكن عدداً من الدول الأعضاء اعترض على استخدامه لأسباب أهمها التخوف من أن يصبح ذلك التوجيه "عامل سحب" يشجع المزيد من الأشخاص للاتجاه إلى أوروبا. وفي نهاية المطاف، انتفت الحاجة لتطبيقه نظراً لمحدودية الأعداد الواصلة. وقد يثير العزوف الواضح عن مناقشة التوجيه خشية جذب المزيد من الرحلات الأسئلة حول النطاق الواقعي لاستخدام التوجيه على العموم.

هناك عامل آخر هام في استجابة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة يتمثل في نشر العملية الحدودية المشتركة بالتنسيق مع وكالة فرونتكس والتي أُطلق عليها "هيرميز"[2] بكلفة ١٢ مليون يورو، والتي تضمنت في البدء قوات خفر السواحل المشتركة للاتحاد الأوروبي بين تونس وإيطاليا، وامتدت خلال عام ٢٠١١ لتغطية جزء أكبر من البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المناطق الواقعة بين دول جنوب أوروبا وليبيا ومصر. وبالإضافة إلى الرقابة واعتراض الأشخاص المشتبه بقيامهم بالدخول غير النظامي إلى دول الاتحاد الأوروبي، تهدف العملية إلى تحديد موقع من يسهّلون التنقلات غير النظامية واعتقالهم. وفي بياناتها العامة، أكدت وكالة فرونتكس على نجاح العملية، ليس في اكتشاف الناقلين غير النظاميين واعتراضهم فحسب، بل أيضاً في إنقاذ الأرواح، من خلال عمليات البحث والإنقاذ في البحر.

إعادة التوطين والنقل

بحث الاتحاد الأوروبي أيضاً ما يمكنه القيام به لدعم إيطاليا ومالطا إلى جانب تونس ومصر من خلال التدابير المتجاوزة للمساعدة الإنسانية. ودفعت المفوضية الأوروبية بقوة للتضامن الملموس من خلال نقل مواطني دول ثالثة وإعادة توطينهم. واتسمت الاستجابة من جانب مصر وتونس بالكرم. وبغرض إدامة الجاهزية السياسية لدول الاتحاد الأوروبي لاستضافة المهجَّرين كان من الضروري إثبات انَّ المساعدة الإنسانية متوافرة وأنَّ وضع اللاجئين لن يكون مطوّلاً إلى الدرجة التي تفرض فيها ضغوطاً طويلة الأجل على الموارد المحلية. وقد أكدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على كون إعادة التوطين سبيلاً مهماً لتوصيل دعم أوروبا لحكومات دول الشمال الأفريقي ولمواطنيها المقيمين في المناطق الحدودية، مما سيشجع على استمرار توفير المجال الإنساني أو مجال الحماية.

وكانت الاستجابة لتلك النداءات متواضعة. وقدمت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء لمالطا مئات المناطق للنقل. ومن وجهة نظر المفوضية، ومع الترحيب بالنقل على أنه بادرة تضامن مع مالطا، لا ينبغي أن يكون ذلك أولوية على إعادة التوطين من تونس ومصر. لكن الجدير بالذكر أن إعادة توطين اللاجئين من مالطا إلى الولايات المتحدة وكندا ومناطق أخرى تجاوزت بكثير عمليات النقل على أساس التضامن داخل الاتحاد الأوروبي.

كما قدمت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مناطق لإعادة توطين اللاجئين من شمال أفريقيا، حيث تمت الموافقة على حوالي ٦٠٠ لاجئ في بداية عام ٢٠١٢، وذلك بصورة جماعية من قِبل السويد وهولندا وبلجيكا وفنلندا وأيرلندا والبرتغال والدنمارك، في حين وافقت النرويج وهي ليست عضوا بالاتحاد الأوروبي على ٥٠٠ لاجئ تقريباً، وهو عدد يقل قليلاً عن إجمالي ما وافقت عليه دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، في حين تلقت الولايات المتحدة ما يقرب من ٧٠٠ وأستراليا ١٠٠.

وكان عزوف دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء عن القيام بإعادة التوطين بأعداد كبيرة للمهجرين من شمال أفريقيا يُعزى إلى عدد من العوامل. فبعضهم أدلى قلقاً من أنَّ هذه الاستجابة ليست مناسبة لأوضاع التهجير الطارئ وأنه يجب الاحتفاظ بخيار التوطين في الاتحاد الأوروبي لأغراض أكثر إستراتيجية، منها على سبيل المثال حل أو تخفيف أوضاع التهجير بعيدة الأجل أو المطوّلة أو لإيجاد "مجال الحماية" في الدول المضيفة التي يمكن تشجيعها على حذو المثل الذي ضربته المشاركة العالمية للمسؤولية لإبقاء الحدود مفتوحة والترحيب باللاجئين.

لقد كانت منطقة شمال أفريقيا في وضع يساعد في استخدام إعادة التوطين لهذه الأسباب الإستراتيجية، وتم العثور على عدد ممن هجّروا من ليبيا إلى تونس ومصر، في حين تم تسجيلهم

من قِبل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليكونوا ضمن من سجلتهم المفوضية العليا من قبل كلاجئين أو طالبي اللجوء في ليبيا. وبحلول عام ٢٠١١، وعلى الرغم من القيود الرسمية الجسيمة على أنشطتها، سجلت المفوضية العليا حوالي ٨٠٠٠ لاجئ مشمول بتفويض المفوضية وحوالي ٣٠٠٠ طالب لجوء في ليبيا. وبالنظر إلى رفض ليبيا منح هؤلاء الأشخاص أي صورة من صور اللجوء أو الحماية، كان إعادة التوطين إلى دول ثالثة هو الخيار الوحيد المتاح لهم. وكانت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تخوض عملية تسليم العديد منهم لإعادة توطينهم. وتعني حقيقة أن العديد من هؤلاء قد انتقلوا إلى الدول المجاورة، التي لم يكن باستطاعتها أيضاً تزويدهم بالحلول المستدامة، أنهم لا يزالون في حاجة ماسة، إن لم يكن أكثر من ذلك، إلى إعادة توطينهم من أجل التعامل مع تهجيرهم طويل الأجل.

اللجوء والواصلون إلى أوروبا

مع وصول عشرات الآلاف من المواطنين التونسيين إلى إيطاليا وعلى الأخص إلى جزيرة لامبيدوسا خلال بضعة أسابيع، بما يزيد في بعض الأحيان على ١٠٠٠ شخص يومياً، فسرعان ما أصبحت مرافق الاحتجاز والعديد من المراكز الأخرى على الأرض الإيطالية الأم للاجئين غير النظاميين مزدحمة ازدحاماً كبيراً. وفي بعض المواضع، كان المئات من التونسيين ينامون في الخارج في شوارع جزيرة لامبيدوسا، مما أثار احتجاجات المجتمع المدني وردود أفعال حادة من وسائل الإعلام الإيطالية. وأدت الاستجابة الإيطالية الرسمية التي تمثلت بإصدار تصاريح الإقامة المؤقتة للعديد ممن جاءوا ردود فعل سياسية حادة على المستويات الأوروبية عندما اتضح أن العديد من التونسيين كانوا ينتقلون من إيطاليا إلى دول أخرى، أهمها فرنسا، وذلك في غياب السيطرة على الحدود الداخلية.

فشل الإغاثة في البحر

قدرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يزيد على ١٥٠٠ شخص لقوا حتفهم غرقاً في البحر الأبيض المتوسط خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، على الرغم من كثافة حركة المرور البحري خلال تلك الفترة. فلماذا لم يكن ممكناً اكتشاف الذين حاولوا ارتياد هذه الرحلة المحفوف ة بالمخاطر وإنقاذهم؟

لقد صار الموت في البحر نتيجة مأساوية للتنقلات البحرية بين شمال أفريقيا وأوروبا منذ وقت طويل. لكن مع فرار الكثيرين من ليبيا ساهمت الأعداد الكبرى للعابرين إلى جانب حالة العديد من القوارب غير الصالحة للإبحار والموجودة في ليبيا في ذلك الوقت، في الزيادة الكبيرة لعدد الضحايا.

وتولى مجلس أوروبا التحقيق في إحدى الحوادث التي لقي فيها ٦٣ شخصاً من إجمالي ٧٢ حتفهم بعد أن ارتادوا قارباً صغيراً من ليبيا في مارس/آذار ٢٠١١. وسرعان ما واجه القارب مشكلات بعد مغادرة ليبيا في إحدى المناطق التي كانت تجري فيها عملية بحرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو). ويقال إنَّ القارب أرسل إشارة استغاثة بلغت خفر السواحل الإيطاليين وتمت مشاركتها مع السفن العسكرية الأخرى. لكن لم تُطلق أي مهام إنقاذ، والواضح أنه لم يكن باستطاعة أي من المركبات الجوية أو السفن البحرية تقديم المساعدة مع أنها قابلت القارب خلال الأسبوعين اللذين جنح فيها. ووفقاً للقانون البحري الدولي، يمتثل جميع قباطنة السفن للالتزام العالمي بإنقاذ المعرضين للخطر.

وتلقي حالة أخرى الضوء على المسألة المعلقة للمسؤولية عن إنزال من تم إنقاذهم أو حصرهم في البحر. وفي هذه الحالة، أغاثت سفينة حربية إسبانية مشاركة في عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) مجموعة من الأشخاص المعرضين للخطر. ويُذكر أنها حاولت إنزالهم في عدد من الدول، بما فيها أوروبا، إعمالاً للالتزام بأخذ من تم إنقاذهم إلى "ميناء آمن". لكن بعد خمسة أيام، تم إنزال ١٠٦ أشخاص في تونس. وفي حين لقيت الإغاثة ذاتها استحساناً، وأنقذت حياة الأشخاص المعنيين في جميع الاحتمالات، كان العجز في الاستعدادية من جانب دول الاتحاد الأوروبي للسماح بإنزال من تم إنقاذهم واضحاً. وفي حين قوبل الالتزام الدولي بالإغاثة بالاستحسان على نطاق واسع، تختلف وجهات نظر الدول في الحالات الخاصة حول ما يمثل "أقرب ميناء آمن" والذي يجب إنزال الأشخاص المنقذين فيه وحول المدى الذي تلزم به الالتزامات الدول الأخرى وفقاً لمعاهدات البحث والإنقاذ الدولية. ويصبح ذلك عامل تعقيد يرتبط مباشرة بمسألة تحديد الدولة التي يجب أن تتولى مسؤولية الالتزامات طويلة الأجل لحماية هؤلاء الأشخاص في حال طلبهم اللجوء أو لإبعادهم إن لم يكن لهم حق قانوني في البقاء.

إلا أن طالبي اللجوء القادمين من ليبيا واجهوا تحديات أخرى في إيطاليا. فنظراً للحق الذي يكفله القانون الإيطالي لاستقبالهم في المراكز المفتوحة، كانت المساحة المتاحة على الجزر أو في الأماكن الأخرى غير كافية وذلك نظراً لوصول المهجرين من تونس. لكن السلطات الإقليمية في إيطاليا تحركت بسرعة لتوفير السكن المناسب لجميع طالبي اللجوء. وتم تزويد وسائل النقل لنقل الوافدين من الجزر إلى مراكز الاستقبال المفتوحة على الجزيرة وتم تسجيل طلبات اللجوء لمن طلبوا الحماية.

وتضمنت الرحلات الواصلة إلى إيطاليا والقادمة من ليبيا العديد من الأشخاص من الدول التي هربوا منها خشية تعرضهم للاضطهاد أو الأضرار الجسيمة. وكان الصوماليون والإريتريون ضمن الأعداد الأكثر قدوماً خلال الأشهر الأولى. لكن في منتصف عام ٢٠١١ بدأ هذا النمط في التغيير. ويمكن أن يُنظر إلى وصول الأعداد الكبيرة من النيجيريين والغانيين والماليين ومواطني ساحل العاج والبنغلاديشيين على أنه إثبات على إمكانية انتفاع المهاجرين غير النظاميين من أوضاع النزاع وانهيار سيطرة الدولة على حدودها. لكن يُحسب لإيطاليا ومالطا بالتماشي مع القوانين الدولية والأوروبية أنهما استمرتا في احترام التزاماتهما للسماح لمن طلبوا الحماية بالدخول إلى أراضيها والخضوع لأنظمة اللجوء المعمول بها فيهما.

وتختلف تجربة مالطا عن تجربة إيطاليا، من حيث النظر إلى رحلات الواصلين بشكل أكثر خصوصية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١. وخلال هذه الفترة، قدم حوالي ١٥٠٠ شخص، وجميعهم تقريباً كان طالباً للجوء ثم اعتُرف بأنَّ معظمهم بحاجة للحماية. وانطلق النداء الأول في مالطا على أساس توقع أن هذه الأعداد ستتزايد، لكن التدفقات في نهاية المطاف كانت محدودة.

وقد ساعد الانخفاض المتزايد في أعداد الواصلين عام ٢٠١١ في التمكين من إدارة الأوضاع. ومما لا شك فيه أنَّ الدعم السياسي لاستمرار الانفتاح على اللاجئين عززه استعداد تونس لإعادة قبول المواطنين الذين لم يطلبوا الحماية، وفقاً لاتفاق إعادة الدخول المتفاوض عليه مع إيطاليا في أوائل عام ٢٠١٢. ولو كان الوضع قد تطور بشكل مختلف ولو ارتفعت أعداد طالبي اللجوء أو استمر ارتفاعها على المدى الأطول، فلربما كانت العواقب غير محمودة. وسواء حفز الانتشار الواسع في الدول الأخرى الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أم ساعد الاتحاد الأوروبي أو الدول المستقلة الأخرى في تطوير خطط الطوارئ، تبقى عناصر الاستجابة الأوروبية القائمة على التشارك بالمسؤوليات أو التدابير الأخرى سؤالاً قائماً.

الخلاصة

لقد جلبت الأزمات الشمال أفريقية والتنقلات اللاحقة ضمن وفيما وراء المنطقة إلى الصدارة العديد من المسائل الصعبة التي ينبغي للاتحاد الأوروبي تقديم الحلول لها ببناء نظام اللجوء الأوروبي المشترك وبتعاونها مع الدول الثالثة حول قضايا اللجوء والهجرة. ويعد مفهوم "التضامن" جزءاً أساسياً من هذه السياسات، إلا أن الاستجابات للرحلات الواصلة إلى أوروبا والتي تضم الأشخاص الفارين خاصة من ليبيا لا تظهر استعداد الاتحاد الأوروبي لتفعيل الاستجابات والآليات والموارد التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء الواقعة تحت الضغط. ولحسن حظ كافة الأطراف المعنية، لم يكون هناك أعداد ضخمة من الواصلين إليها.

وتم التعبير عن تضامن الاتحاد الأوروبي من خلال الدعم المالي وغير ذلك من صور الدعم للجهود الإنسانية. لكن الدول الأوربية فوَّتت الفرصة للبرهنة على التزامها السياسي بمشاركة مسؤولية حماية اللاجئين من خلال جهود النقل وإعادة التوطين الجوهرية. وهناك ترحيب بتشجيع الاتحاد الأوروبي للدول لحماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك اللجوء والحماية. لكن يمكن القيام بالمزيد في المستقبل لتكون القدوة في القيادة الفعالة.

مادلين غارليك garlick@unhcr.org هي رئيس وحدة السياسات والدعم القانوني في مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأوروبا.

وجوان فان سيلم jvanselm@gmail.com هي مستشار مستقل والتي تعمل بصورة أساسية على قضايا اللاجئين الأوروبيين والهجرة في العاصمة الأمريكية واشنطن.

جميع ما ورد هذا المقال يعبر عن آراء المؤلفتين فقط ولا تمثل بالضرورة موقف الأمم المتحدة أو المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١ فرونتكس هي وكالة الاتحاد الأوروبي المؤسسة عام 2004 لتنسيق وتطوير إدارة الحدود الأوروبية. www.frontex.europa.eu/

٢ انظر http://frontex.europa.eu/operations/archive-of-accomplished-operations/178

بلد السلامة الأول

رفائيلا بوغيوني

تضع قواعد دبلن (٢) المسؤولية الكاملة على بلد السلامة الأول للجوء إزاء اللاجئين و طالبي اللجوء. لكن إيطاليا لم تفِ بمسؤوليتها باعتبارها البلد المسؤول الأول ولم تتصرف بطريقة مسؤولة.

مع أن الطاقة الاستيعابية للاستقبال وفقاً لنظام اللجوء الإيطالي كانت ومازالت محدودة للغاية، فقد زاد الوضع سوءاً وتدهوراً منذ الاضطرابات والثورات التي عصفت بشمال أفريقيا، فالحماية التي يقدمها هذا النظام ما زالت معتمدة على المبدأ الاصلي الذي يقدم المساعدة على المدى القصير جداً، أما سياسات التوطين فهي مفقودة تماماً وكل من مُنِحَ صفة اللاجئ يترك أمر حمايته إلى نفسه.

وقد أدى ذلك إلى مفارقة عجيبة حيث إنَّ الأشخاص الذين هربوا إلى إيطاليا يجدون أنفسهم بحاجة إلى الهروب من إيطاليا من جديد. فبعضهم يعمد ببساطة إلى التوجه إلى بلاد أوروبية أخرى دون خوض عملية التعريف الشخصي بعد وصولهم لذلك البلد، وهناك من يقدم طلباً للجوء ثم ينتقل مباشرة إلى مكان آخر عندما يجد أنَّ المؤسسات المحلية تخلت عن اللاجئين في حين ما زال هناك آخرون ينتقلون حتى لو كان لديهم أي دليل رسمي او قصاصة ورقة رسمية تمنحهم الحماية الدولية. وفي إيطاليا فإن هذا الاعتراف بالنسبة لمعظم الحالات أو غالبيتها لا يقدم لهم شيئاً بخصوص التسهيلات المعيشية أو الحصول على حياة كريمة.

وفي ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ ونتيجة لتدفق الأعداد الكبيرة من الأشخاص إلى الشواطئ الإيطالية أعلنت إيطاليا حالة الطوارئ الإنسانية، وخلال ذلك العام بلغ عدد طلبات اللجوء من الأفارقة ٢٨٥٤٢ طلباً معظمهم كانوا هاربين من القرن الافريقي ومن الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ممن هاجروا من بلادهم عبر ليبيا وعبر البحر المتوسط. ويتضمن هذا الرقم ٢٤٨٥٤ تونسياً ممن منحوا الحماية لمدة ستة أشهر لاعتبارات إنسانية. وعلى ما يبدو فإنَّ ١١٨٠٠ من هؤلاء الأشخاص انتقلوا من إيطاليا إلى بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي مستخدمين وثائق صادرة عن السلطات الإيطالية حيث إنَّ تلك الوثائق أتاحت لهم التنقل في المنطقة التي يحكمها نظام (الشنغن). لكنَّ مصيرهم ما زال غير معروف. وقد قررت الحكومة الإيطالية تجديد إذن الحماية المؤقت الممنوح للأشخاص الذين بقوا في إيطاليا ولم يحصل أكثر من ٧٠٠ من هؤلاء الأشخاص على المساعدة و السكن. ولا يوجد أي معلومات متاحة حول الأوضاع القانونية أو الاجتماعية والاقتصادية التي يرزح تحتها غيرهم من الأشخاص، ويفترض أنهم الآن جميعاً يعيشون في بلدان الاتحاد الأوروبي دون اعتراف قانوني بهم وبذلك فإنهم يفتقرون إلى الحماية القانونية. والمصير المجهول نفسه قد ينتظر ما يقارب ١٥٠٠٠ ممن هربوا فيما بعد من ليبيا أو عن طريقها حيث إنَّه لم يُتَح لهم أي نوع من الحماية.

بالنسبة للبعض، فإنَّ أكثر ما يتوقون لأن تقدمه لهم الحماية السكن لا غير، وحتى ذلك المطلب لم يكن متاحاً في حالة الحصول عليه لأكثر من ستة شهور، فإيطاليا لا تتوافر على مرافق كبيرة للإسكان لإيواء هؤلاء الأشخاص مقارنة مع حاجاتهم. أما الاعتراف بصفة اللاجئ فلا تعدو أن تكون قصاصة من الورق لا تقدم أي نوع من الحماية الاجتماعية الحقيقية فالحاجات الأساسية غالباً ما تبقى غير ملباة بما في ذلك الحاجة إلى السكن والوجبات الغذائية والخدمات الصحية .

ينبغي لإيطاليا إعادة النظر في سياستها الخاصة باستقبال اللاجئين أو عدم استقبالهم، كما يجب أن تعيد النظر في سياستها الخاصة بخفر الحدود البحرية في البحر الابيض المتوسط. فسياسات الخفر والإنقاذ والإرجاع كلها كانت تُطبَّق بهدف منع و/ أو تخفيف ما أمكن من التدفقات غير المرغوب بها من المهاجرين. وقد سمحت اتفاقية الصداقة لعام ٢٠٠٨ المبرمة مع ليبيا بنقل كامل مسؤولية الحماية إلى ليبيا التي كانت معروفة بسياساتها المهينة والعنيفة والتي لم تعطِ أي اهتمام يذكر لمصير الاشخاص الذين يهربون من البلدان الأفريقية الأخرى عبر ليبيا. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخراً حكماً تنتقد فيه إيطاليا على تصرفاتها السابقة التي كانت من خلالها تجبر اللاجئين على العودة إلى طرابلس بعد أن اعترضتهم أثناء هجرتهم في البحر الابيض المتوسط وذكرت المحكمة أنَّه لا يجوز لإيطاليا أن تنقل التزاماتها الدولية إلى بلدان يعرف عنها بسوابقها السيئة في مجال حقوق الإنسان.

ومع أنَّ هذه الاتفاقية أُوقِفَت حالياً فما زالت الحكومة الإيطالية تسعى إلى إعادة تنشيط "التعاون" الثنائي بين البلدين الذي كان فعالاً من حيث الحد من مشكلتها في الهجرة حتى لو كانت بكلفة كبيرة جداً.

رفائيلا بوغيوني Raffaela.PUGGIONI@nottingham.edu.cn زميلة في هيئة التدريس في جامعة نوتنغهام، نينغبو، الصين

أحد قوارب خفر الشواطئ الإيطالية يستعد للرسو في ميناء لامبيدوسا. ويحمل القارب الأشخاص الذين أُنقذوا قبل فرق قاربهم في البحر.

الفاعلون الإنسانيون المعترف بهم حديثاً

جيمس شو هاميلتون

يتزايد القادة الإنسانيين "الجدد" من حيث الخصائص والأثر والقدرة. وهم في حاجة إلى الاعتراف بهم من قِبل المجتمع الإنساني الدولي كنظراء.

لقد قدمت الأزمات الإنسانية المتزامنة والمتعددة خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات للنظام الإنساني التقليدي نظراً للقيود المفروضة على النَّفاذ والتكييف والتمويل. وفي نفس الوقت، كان للفاعلين "غير التقليديين" أثرٌ عظيمٌ في مصر وليبيا وتونس واليمن نظراً للتقارب بينهم من حيث المكان والوقت. وقد ساهموا في ملء الفجوة من خلال استباق المجتمع الدولي وإقامة روابط أفضل في المجتمع المحلي وتجاه هياكل الحوكمة غير الرسمية. وينطبق ذلك أيضاً على الصومال.

ويعتمد النموذج التقليدي للإجراءات الإنسانية التي يقتضيها المجتمع الدولي على الاهتمام بالكارثة، حيث يكون موقع الحوكمة الإنسانية والتمويل في دول الشمال. وهو يختص بالمجتمع الإنساني الضعيف على المستوى المحلي أو الإقليمي (من حيث النطاق والمبادئ والتنسيق). وفي أوائل عام ٢٠١١، أعطى الموقف في ليبيا هذا الانطباع. وفي شرق البلاد، إلى جانب الحدود مع مصر وتونس، كانت المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني أول من تجاوب مع احتياجات الأشخاص النازحين. وجاء بعد ذلك المنظمات الأهلية المصرية، حيث نظمت قوافل إلى بني غازي وأماكن أخرى، في حين أصدرت منظمة التعاون الإسلامي واتحاد الأطباء العرب تقارير دورية حول الأوضاع بأسابيع قبل تقارير نظام الاستجابة التقليدية.

وعلى المستوى الإقليمي، تزايدت مصادر وآثار الإدارات الإنسانية لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أصبحت المنظمات الأهلية الوطنية أكثر أهمية بعد اضطهادها تحت حكم الأنظمة المستبدة. وعلى المستوى الدولي، تعمل المنظمات الأهلية المصرية مع المنظمات الأخرى مثل اتحاد الأطباء العرب وبنك الطعام للاستجابة في ليبيا والصومال وسوريا. كما يتضح نشاط المنظمات الأهلية من الخليج (خاصة قطر والإمارات العربية المتحدة) وتركيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

وعلى المجتمع الدولي لإظهار الالتزام بهؤلاء الفاعلين النامين ودعمهم وفقاً لشروطهم. كما أن هؤلاء الفاعلين في حاجة إلى الاعتراف بهم بسبب الوصول إليهم وشرعيتهم واتصالاتهم. هذا يعني بناء الثقة والقدرة الداعمة وتشجيع التعاون. علاوة على ذلك، فقد تساعد هذه الشراكات في إزالة الشكوك غير الصحيحة وتعزيز العمل الإنساني والتنموي كمجال محايد لبناء الثقة بين المجتمعات.

وقد حان الوقت من أجل تعميق الشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إذ إنَّ لكل منها مهارات وقواعد للمستفيدين وطرق مختلفة للوصول. وهذا يحدث في اجتماعات وزيارات تقييم مشتركة (كما حدث حول سوريا، على سبيل المثال). وكجزء من ذلك، على الجهات الإقليمية مناقشة آليات التنسيق المدعومة من الجميع، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الأهلية. وستستفيد الهيئات المختلفة كاللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حتماً من إشراك الفاعلين الجدد والاعتراف بهم. وبصورة جماعية، فإنه يتعين أن يكون لهم مكان ضمن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بنفس الطريقة التي يكون للمنظمات الأهلية مكان. ومن أحد الأساليب الأخرى لإظهار الثقة، مع تعظيم الفعالية، أن تقدم الحكومات الغربية التمويل المباشر لعدد أكبر من المنظمات الأهلية الإسلامية.

وفي بعض الأحيان، تستطيع المنظمات الأهلية الدولية الوصول بصورة أفضل للمحتاجين والحصول على مزيد من الخبرات ومصادر التمويل المختلفة. ويتضح أثرها على الأرض وفي شحذ الدعم في الدول المانحة. لكن تحتاج المنظمات الأهلية المحلية إلى النظر إليها كنظراء، وعلى المانحين القيام بالمزيد لدعم قدرة واتصالات منظمات المجتمع المدني المنهجية. كما أن هناك ايضاً حاجة للجمع بينهم كأقران. ومن أحد العوائق الواضحة أن المجتمعات الإنسانية التقليدية و"المعترف بها حديثاً" تتعامل مع المساءلة والمبادئ الإنسانية بشكل مختلف. وليس كافياً أن نتساءل عن السبب في ألا يكون لأحد المجتمعات الإنسانية نفس بيان القيم كباقي المجتمعات، فعلينا إذن أن نفهم المنظمات وقيمها.

ويبقى لنا أن نعرف ما إذا كان الموقف المتأزم خلال العام الأول من الربيع العربي سيستمر في تحدي الهيكل الإنساني التقليدي، والبادي أن هذا محتمل. ومعاً، علينا إيجاد أساليب أفضل للتعامل مع الأزمات في سوريا والصومال والساحل واليمن ومناطق أخرى.

يعمل جينس شو هاميلتون james@humanitarianforum.org مديراً للمنتدى الإنساني www.humanitarianforum.org

تم تأسيس المنتدى الإنساني عام 2005 كشبكة من المنظمات الإنسانية والتنموية المهمة من الدول الإسلامية المانحة والمستقبلة والنظام الغربي ومتعدد الأطراف. وهو يهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة المساعدة من خلال التعامل مع الفجوات المحددة بين المجتمعات الإنسانية من خلال التدريب والحوار والتعاون والعمل على نطاق عالمي وفي الدول الشريكة مثل إندونيسيا وليبيا والصومال واليمن.

وقد درب المنتدى الدولي المئات من منظمات المجتمع المدني العاملة في أو لأجل شرقي ليبيا والصومال وسوريا واليمن. وإلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عقد المنتدى الإنساني أيضاً العديد من المؤتمرات للجهات المعنية الأقليمية من أجل ليبيا والصومال وسوريا واليمن، مما أعطى الفرصة للحديث مع عشرات الأشخاص من جميع المستويات في هذه الجهات الإقليمية وحركة الهلال الأحمر/الصليب الأحمر والمنظمات الأهلية الدولية والمنظمات الأهلية/ منظمات المجتمع المدني الإقليمية.

دليل المواجهة حول قواعد النزاعات المسلحة

استجابة لمزاعم سوء التصرف من جانب القوات الليبية المنشقة خلال النزاع، طالب المجلس الانتقالي الوطني في ليبيا مجموعة مكوّنة حديثاً من المحامين الليبين المغتربين التي أُطلق عليها "محامون من أجل العدالة في ليبيا" (www.libyanjustice.org) تقديم المشورة حول القواعد واجبة التطبيق بشأن قانون النزاعات المسلحة. وعملت المجموعة مع كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن لوضع المعايير الأساسية لاستخدامها في هذا المجال.

ونتيجة المشاورات، أطلق المجلس الانتقالي الوطني دليل المواجهة للتوجيه المقاتلين "حول القواعد الأساسية التي يجب أن يحترمونها، خاصة تلك المتعلقة بالمعاملة الإنسانية للمعتقلين وللاستهداف في النزاع المسلح" في مايو/أيار ٢٠١١ ووُزع في عدة أشكال بما في ذلك إرسال المستخلصات عن طريق الرسائل النصية القصيرة على الهواتف المحمولة.

النسخة الإلكترونية باللغة الإنجليزية:
www.libyanjustice.org/downloads/FinalGuidelines.pdf

النسخة الإلكترونية باللغة العربية:
www.libyanjustice.org/downloads/Arabic%20Guidelines.pdf

ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على:
www.ejiltalk.org/operationalising-the-law-of-armed-conflict-for-dissident-forces-in-libya/

الحماية للمهاجرين بعد الثورة الليبية

صموئيل تشيونغ

لا تزال الهجرة غير النظامية والمختلطة شغلاً شاغلاً في ليبيا ما بعد الثورة وقد أصبحت تلك الهجرة أكثر تعقيداً مع إضفاء الصفة الأمنية على قضايا السيطرة على الحدود ومع التحديات الضمنية التي تواجه حكومة مؤقتة تعمل على ترسيخ نفوذها وتعزيز سلطتها.

حتى وقت كتابة هذا المقال، ما زالت السلطة مرهونة بيد الكتائب المسلحة بفعل الأمر الواقع، وما زالت تلك الكتائب تفرض سيطرتها الفعلية على العديد من المواقع والمرافق والمنشآت. فعلى سبيل المثال، فإن مراكز اعتقال المهاجرين التي يزيد عددها على عشرين مركزاً والتي أقيمت في ليبيا قبل الثورة جميعها الآن تحت سيطرة الكتائب المختلفة التي تسيطر أيضاً على العديد من المرافق الأخرى غير الرسمية لاعتقال المهاجرين. وأغلبه تلك المراكز لا تتلقى أي توجيه رسمي أو دعم مالي. وبغياب الدعم المالي، يتم احتجاز المهاجرين في المرافق غير المناسبة، مما يثير القلق بشأن إمكانية حصول المحتجزين فيها على الطعام والمياه والصحة واحتمال تعرض العمال للاستغلال. وتبقى الكتائب الأخرى مسؤولة عن بعض النقاط الحدودية والموانئ والمرافق الأخرى، حيث يُحتجز المهاجرون. وإلى أن يندمج أعضاء الكتائب ممن مثلوا دوراً حيوياً في إنجاح الثورة في القوات الوطنية أو لحين تفكيك تلك الكتائب سيبقى رسم سياسات الهجرة عملية لامركزية وغير منظمة للغاية.

وفي حين أنَّ الاقتصاد الذي بدأ بالانتعاش قد ساعد في تطبيع الوضع لبعض المهاجرين، لا تزال الأعداد الكبيرة تواجه مخاطر الاعتقال والاحتجاز. وبالنسبة للوزارات الحكومية والكتائب على حد سواء، رافق العودة التدريجية للحياة الطبيعية بعد النزاع بالتوجهات الصارمة للسيطرة على الهجرة، مع التركيز على اعتقال المهاجرين غير النظاميين والعودة أو الترحيل. وتظل هناك الحاجة لضمان وجود إطار للعمل القانوني المناسب لحماية حقوق المهاجرين من دول جنوب الصحراء في أفريقيا بصورة خاصة ويجب على ذلك الإطار القانوني أن يميز بين وضع الهجرة غير النظامية من جهة والشكوك بأن هؤلاء المهاجرين من المرتزقة من جهة أخرى، ولا بد أيضاً من تقديم الإرشادات العملية للكتائب المحلية حول طرق تعاملهم مع المهاجرين غير النظاميين بما في ذلك رفع مستوى الرقابة وإجراء المراجعة القانونية المناسبة والمساءلة.

ستستغرق المرحلة الانتقالية ما بعد الصراع وقتاً طويلاً، لكن هذه المراحل الأولى لكيفية تعامل ليبيا ما بعد الثورة مع الأجانب قد تمثل سابقة للهجرة المستقبلية وسياسات اللجوء في البلاد. وحيث يتم مراجعة السياسات والممارسات الخاصة بالنظام السابق لضمان قابليتها للتطبيق، توجد الفرص الجديدة لتطوير سياسة الهجرة المراعية للحماية والمقرّة بالاحتياجات الخاصة للمهاجرين وطالبي اللجوء. ومع أنَّ العودة الطوعية حل ينشده بعض المهاجرين، فليس ذلك بالحل الشامل لمن تقدر أعدادهم بالملايين أو للمهاجرين غير النظاميين الموجودين في ليبيا والذين يرغب العديد منهم في البقاء هناك أو يخشون العودة لأوطانهم. وقد أوصى المجتمع الدولي بالبدائل الممكنة للاعتقال المتكرر مثل خطة التسجيل التي تقدم الوثائق المؤقتة للأجانب بموجب العفو المؤقت عن المهاجرين. فالتسجيل وليس الاعتقال هو الذي سيسمح للسلطات الليبية بترسيخ استقرار وضع اللاجئين والتخطيط بشكل أفضل للقرارات على المدى الطويل بخصوص سياسات الهجرة وإنفاذها.

صموئيل تشيونغ cheung@unhcr.org هو مسؤول رئيسي للحماية في المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا.

هل من ربيع للجوء في ليبيا الجديدة؟

جان فرانسوا دوريو وفيوليتا مورينو لاكس ومارينا شارب

بعد نصف قرن تقريباً من الحكم الشمولي والانعزال، أضحت ليبيا عرضة لأن ترث عن نظام الحكم السابق الإخفاقات في مجال حقوق الإنسان في الحقوق الدولية للمهاجرين على العموم وحقوق اللاجئين على وجه الخصوص. فقد كانت تلك الحقوق مهملة إهمالاً كاملاً بل غالباً ما كانت تتعرض للانتهاكات أثناء حكم القذافي. وقد كشفت أحداث عام ٢٠١١ عدداً من القضايا التي لا تحتمل التجاهل ومن بينها أزمة النزوح التي تتطلب استجابات عادلة ومستدامة بشأنها.

لقد أبرزت الظروف الحاجة الملحة للتعامل مع حقوق الإنسان للنازحين ومع النزوح الداخلي في أفواج الهجرة المختلطة التي تدفقت عبر شمال أفريقيا. وقد حددت هذه القضايا جدول أعمال ورشة عمل مشتركة دامت يومين كاملين نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وجامعة طرابلس في بداية شهر أيار/ مايو٢٠١٢ وقد استقطبت تلك الورشة طلاباً وأكاديميين بالإضافة الى ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمجتمع الدبلوماسي.

وبالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، شكّلت ورشة العمل أول فعالية عامة تنظمها في ليبيا منذ عودتها بعد الثورة، أما بالنسبة لجامعة طرابلس فقد كانت ورشة العمل تلك من ضمن أولى الفرص التي أتيحت لها لتمكين الحوار المنفتح مع مجموعة كبيرة من المتحدثين داخلياً وخارجياً على حد سواء.

وأثناء ورشة العمل، ركزت مداخلات المشاركين المحليين على التعقيدات التي تتسم بها التحديات التي تواجه ليبيا الجديدة إزاء تلبيتها واستجابتها لالتزاماتها الدولية من جهة ومواءمة تلك الاستجابات مع الأولويات الوطنية من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، أبدى المشاركون أيضاً بوادر الانفتاح بشأن الاعتراف بأهمية الحماية الدولية ودور ليبيا في هذا المجال. أما الطلاب المشاركون فقد أبدوا اهتماماً بالإسهام في بناء فضاء حقيقي للجوء في ليبيا وتصميم السياسات العادلة وتنفيذها نحوَ حل أزمة النزوح الداخلي .

وفي حين أن ورشة العمل كشفت النقاب عن عدد من المفهومات الخاطئة فقد بينت في الوقت نفسه وجود حماس كبير جداً لمعالجة تلك القضايا متعددة الجوانب ضمن الإطار العام لحقوق الانسان وهذه المشكلات تتطلب حلولاً محلية بدعم خارجي وفقاً للمعايير الدولية المدروسة.

أما مركز دراسات اللاجئين الذي مثلناه في ورشة العمل فقد قدم التزاماً بالتعاون مع جامعة طرابلس وبالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وسيصمم برنامج مشترك للنشاطات بهدف الترويج لثقافة حقوق الانسان والبحوث في هذا المجال في ليبيا الجديدة .

جان فرانسوا ديوريو jean-francois.durieux@qeh.ox.ac.uk محاضر في حقوق الإنسان الدولية وقانون اللجوء في مركز دراسات اللاجئين.

فيوليتا مورينو لاكس violeta.morenolax@qeh.ox.ac.uk محاضرة في القانون في كلية سانت هيلدا وفي كلية الحقوق وهي أستاذة زميلة زائرة في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد.

مارينا شارب marina.sharpe@law.ox.ac.uk مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في كلية الحقوق في جامعة أكسفورد.

المهاجرون العالقون في الأزمة

برايان كيلي

يشير عدد من المبادرات الجديدة إلى طرق تمكّن المجتمع الدولي وخاصة الحكومات من المساعدة في تخفيف استضعاف العمال المهاجرين خلال أوضاع النزاع والأزمات.

غالباً ما يكون العمال المهاجرون الأجانب في منطقة النزاع أكثر استضعافاً من السكان المحليين وذلك لعدة أسباب. فربما لا يتكلمون اللغة المحلية ولا يشتركون بثقافة أهلها ولا يعرفون شيئاً عن طبيعة جغرافيا البلاد. وغالباً ما يكونون في أسفل الهرم الاقتصادي. وعلى النقيض من السكان المحليين، لا يوجد للمهاجرين عائلات أو شبكات لجالياتهم يستنجدون بها في أوقات العسرة، ومن هنا يجدون أنفسهم في عزلة. فعلى سبيل المثال، لقي الليبيون الهاربون من ليبيا دعماً من أفراد عائلاتهم ومن التونسيين على حد سواء أما العمال المهاجرون فتزداد مخاوفهم من أمرين أولهما التعرض للخطر المباشر وثانيهما الأثر السلبي المستقبلي لتغيير وضعهم الوظيفي في الخارج على عوائلهم الذين يعيشون على حوالاتهم.

وكما يلاحظ في مرحلة ما بعد الأزمة في ليبيا فقد كان للعودة السريعة للأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية خلال مدة قصيرة جداً آثار وتبعات سلبية جداً ليس على مكتسباتهم المالية الأجنبية التي فقدوها فحسب ولكن على ارتفاع نسبة البطالة في أوطانهم أيضاً. ومن هنا حدثت نقلة في وضع المهاجرين العائدين من موقف المعيل الأساسي للعائلة إلى صفة المعال. وهذا التغيير غالباً ما يتبعه صعوبات ويتسبب في إحداث حالة من التوتر لكل من الفرد والعائلة على حد سواء. وفضلاً عن ذلك هناك من ترتب عليه ديون كثيرة لقاء تأمين سفره للعمل في الخارج وسداد مثل تلك الديون ستصبح مسؤولية العائلة بأكملها وهذا ما يفرض ضغوطاً مالية إضافية على الأسرة.

أما عن كيفية تعامل كل بلد مع موضوع عودة المهاجرين العمال وإعادة دمجهم إبان الأزمة الليبية فكانت تعتمد اعتماداً رئيسياً على عدد العمال المهاجرين المعنيين والموارد المتوافرة لدى الحكومة. ومع ازدياد الأزمة الليبية سوءاً، تمكنت الحكومة الفلبينية من الإسراع في حشد الأموال اللازمة وإقامة البنى الضرورية للبدء بإعادة المهاجرين وعملت عن كثب مع الجالية الفلبينية في ليبيا لنشر المعلومات وحشد العمال لتسجيلهم ممن يرغبون في نقلهم و المساعدة في الإخلاء الحقيقي وإعادة المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك كان للفليبين وما زال تشريع ينص على المبادئ المؤسسية للإجراءات والبنى اللازمة للاستجابة إلى موجات إعادة العودة واسعة النطاق .

وهناك بلدان أخرى اتخذت مساراً مختلفاً فمولت منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة من أجل تولي مهمة إخلاء العمال المهاجرين من ليبيا ونقلهم إلى بلادهم، وهناك من البلدان أيضاً كبنغلاديش والتشاد التي قدمت بنفسها الرحلات الجوية بالإضافة إلى المساهمات المالية، وبهذا، لم يكن هناك منهج موحد بين الدول في هذه العملية.

وقد سلطت هذه الأزمة الضوء مجدداً على استضعاف العمال المهاجرين خلال أوضاع النزاع. وتضمن ذلك الخوف الذي اعترى المهاجرين من تعرضهم للمضايقة أو استهدافهم من قبل الأطراف المتحاربة أو من عدم قدرتهم على تغطية نفقات سفرهم للخروج من مناطق النزاع أو فقدانهم القدرة على الحصول على وثائق سفرهم (بسبب أن بعض أصحاب العمل كانوا يحجزون جوازات سفر العمال للتخفيف ما أمكن من المخالفات التعاقدية)، أو غياب المعرفة أو محدوديتها بشأن اللغات المحلية أو فقدان الوصول أو محدوديته إلى مسؤولي سفاراتهم (خاصة في الحالات التي كان مسؤولو السفارات قد غادروا البلاد أو أخلوها مبكراً) أو عدم المعرفة بنظام النقل ومسارات النجاة السليمة.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الإخلاء القسري غالباً ما نتج عنه عودة العامل المهاجر مثقلاً بالديون إلى عائلته التي كانت تعيش على الحوالات التي كان يرسلها إليهم من الخارج، كما أن المهاجرين الذين عادوا إلى الظروف الفقيرة في مواطنهم غالباً ما كانت لديهم الرغبة في الهجرة مجدداً، وعادة ما يكون ذلك إلى البلد الذي هربوا منه على اعتبار أنها أصبحت مألوفة لديهم.

وأزمة الهجرة التي حدثت مؤخراً في ليبيا تمثل هذه الحالة، فالمهاجرون العائدون يرغبون بالعودة إلى ليبيا رغم عدم استقرارها وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ عاد بالفعل ٣٨ مهاجراً بنغالياً إلى ليبيا للعمل مع أنه ما زال هناك مهاجرون يهربون من ليبيا إلى بنغلاديش في ذلك الوقت.

الطريق إلى الأمام

ما زالت الحكومات والمؤسسات المعنية حالياً تنفذ مبادرات مهمة للتصدي لتلك التحديات، وندرج فيما يلي بعض المبادرات التي يمكن أن تتبع أو توسَّع.

بناء إجراءات تشغيلية معيارية

على ضوء الأزمة الليبية عُقِدَ خلال أبريل/ نيسان ٢٠١١ لقاء الاستشارات الوزارية الرابع للبلدان المصدرة للعمالة في آسيا (والمعروف باسم عملية كولومبو)[1] . وأوصت وفود الحكومات من الدول الأعضاء بناء إجراءات عملية موحدة ودائمة لحماية العمال المهاجرين في حالات الطوارئ المعقدة، وتقدم هذه الإجراءات البنى المؤسسية اللازمة والتخطيط اللازم للطوارئ من أجل التصدي لمثل تلك الأوضاع في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، تتضمن الإجراءات معلومات مفصلة حول معايير الحماية في الموقع ونقل المهاجرين إلى أماكن أخرى وإجراءات الإخلاء والعودة مع التركيز على التنسيق مع مختلف الجهات المعنية ذات المصلحة.

فالحكومة الفلبينية على سبيل المثال تدرك منذ وقت طويل أنَّ دعم مواطنيها العاملين في الخارج خلال الأزمات عنصر مهم وحاسم وينصب في أفضل مصالح البلاد. وخلال الأزمة الليبية، أنشأت الفليبين فريق الاستعداد والاستجابة للتعامل مع العمال المهاجرين في الخارج وكان ذلك الفريق يعمل بإشراف مباشر من مكتب رئيس الجمهورية. وقد أوكلت إلى الفريق مهام عدة من أهمها رسم خطط الطوارئ ومراجعتها دورياً في أوقات الأزمات التي تؤثر على الفليبين في الخارج.

إنشاء صندوق ائتمان للطوارئ

أوصت الدول الأعضاء في ملتقى عملية كولومبو أيضاً بتأسيس آلية تمويل رسمية لضمان استجابة سريعة ومهيكلة لتكون بديلاً عن عملية النداء الإغاثي اللحظي التي تُطلق بعد وقوع الأزمة الإنسانية، كما أنَّ عدداً قليلاً من الدول المصدرة للعمالة قادرة على إخلاء مواطنيها وإعادتهم إلى بلادهم من منطقة النزاع بأسرع وقت ممكن. وفي حين أنَّ المنظمة الدولية للهجرة وشركائها قادرون على الاستجابة بسرعة للأزمة فإنَّ غياب الاستجابات المنسقة بين المانحين أدى إلى عدم كفاءة عملية الحشد. وكانت الفجوات التمويلية في الماضي قد عرضت للخطر عملية إعادة المهاجرين من مناطق النزاع ولذلك يتطلب ضمان الأمن الإنساني للمهاجرين وجود تيار تمويلي أكثر استقراراً لا يعتمد اعتماداً مطلقاً على إيثار المانحين ولا على رغبة هؤلاء المانحين بتخفيف احتمال الهجرة غير النظامية.

عرض التأمين الأصغر للمهاجرين

غالبا ما يكون العمال المهاجرون غير مستعدين للتعامل مع الحالات الطارئة مثل الأمراض والإصابات التي قد يتعرضوا إليها على سبيل المثال ولا مع الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية في البلد الذي يعملون به. وإذا ما أغلق أصحاب العمل مؤسسات أعمالهم وغادروا فمن الطبيعي أن يصبح العمال المهاجرون محرومين من القدرة على دعم أنفسهم مالياً. وخلال العقد الماضي، انتشرت خطط تأمين المهاجرين بنجاح في أمريكا اللاتينية وفي منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وهناك أمثلة أخرى للتأمين الاجتماعي كما في سيريلانكا حيث ترعى الحكومات خطط التأمين الاجتماعي صفة دائمة لعملية الهجرة وترعى خطط التأمين الاجتماعي لمجموعات محددة من السكان، أما خطط التأمين الأصغر فتقدمها المؤسسات الخاصة للمهاجرين وعائلاتهم.

تدريب المهاجرين في مجال التخطيط للطوارئ

لا يدرك معظم المهاجرين المخاطر والمصاعب المرتبطة بالهجرة إلى الخارج قبل مغادرتهم لبلادهم وفي حين أنَّ هناك حملات مختلفة وبرامج توجيهية قد أُطلقت قبل سنوات لرفع وعي المهاجر قبل مغادرة بلده ومع أنها كانت تهدف إلى رفع الوعي حول مختلف القضايا بدءاً بمحو الأمية المالية ووصولاً إلى التحسيس بالقيم الثقافية للبلد المستضيف فإنَّ التخطيط لأزمات الطوارئ نادراً ما يذكر. فعلى المهاجرين أن يكونوا على دراية بأنواع المخاطر التي قد يواجهونها (خاصة في حالة الاضطرابات السياسية المفاجئة و النزاعات) والخطوات التي يمكنهم اتباعها لضمان سلامتهم.

بناء قدرات السفارات على حماية العمال المهاجرين

هناك بعض البلدان المصدرة للعمالة مثل بنغلاديش وباكستان والفليبين ممن عينوا ملحقين عماليين بسفاراتهم وذلك لتقديم المساعدة والرعاية. و مثل هؤلاء الموظفين مدربون على عدة قضايا مختلفة تتعلق بالهجرة مثل محاربة الإتجار وتسهيل الحوالات وتسجيل الشكاوي والاستجابة لها. وسيكون لرفع وعيهم إزاء الآليات القائمة والاستجابات المؤسسية للأزمات دور في تعزيز قدرات هذه السفارات على حماية المهاجرين إما في الموقع أو خلال عملية النقل إلى مكان آخر أو الإخلاء أو الإعادة وينبغي أن يكون الملحقون العماليون نقطة الاتصال الأولى للمهاجرين المنكوبين وعليهم ينبغي أن تقع مسؤولية نشر المعلومات للجاليات المهاجرة خصوصاً أثناء حالات الطوارئ و ينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام الخاص إلى القاصرين غير المصاحبين ببالغين والنساء من المهاجرين الذين يُعتبَرون على مستوى أعلى من المخاطر.

UNHCR/A Duclos

بناء خطط ما بعد العودة وإعادة الاندماج.

يجب على الفاعلين الوطنيين والدوليين أن يبحثوا في استراتيجيات إعادة التأهيل طويلة الأمد بالنسبة للمهاجرين المجبرين على العودة وذلك مثلاً من خلال توفير فرص العمل إما في الوطن أو في الخارج وعلى غرار ذلك يلاحظ أنَّ عدداً كبيراً من الدول منها بنغلاديش أجبرت جميع العائدين التسجل فور وصولهم إلى المطار حتى لو لم يكن هناك خطط لإعادة الاندماج إبان الأزمة الليبية للاجئين فقد سجل مسؤولو الهجرة البنغاليين المهاجرين لضمان توافر الحكومة على قائمة كاملة بأسماء العائدين ومعلومات الاتصال بهم. وقد أثبتت المعلومات المجموعة فائدة كبيرة حيث مكنت الحكومة البنغلاديشية فيما بعد من الحصول على قرض من البنك الدولي لإعادة دفع الأموال اللازمة للمنظمة الدولية للهجرة لتغطية التكاليف التي تحملتها تلك المنظمة إزاء نقل المهاجرين ولتوفر لكل عائد منحة نقدية تدفع مرة واحدة.

برايان كيلي bkelly@iom.int مستشار الطوارئ الإقليمية وما بعد الأزمات لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ.

١. www.colomboprocess.org

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا أفيلا
الحوار جنوب الأمريكي

نينا يريكلاند
المجلس النرويجي للاجئين/مركز رصد النزوح

دون تشاتي
مركز دراسات اللاجئين

مارك كاتس
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

إيفا إسبينار
جامعة أليكانتي/إسبانيا

إلينا-فيديان قاسمية
مركز دراسات اللاجئين

ريتشل هيستي
أوكسفام-بريطانيا العظمى

لوسي كياما
اتحاد لاجئي كينيا

خالد قوصر
مركز جنيف للسياسات الأمنية

إميليا تشيازي
منظمة إنقاذ الطفولة/ المملكة المتحدة

إيرين موني
مستشارة مستقلة

كاثرين ستارب
المجلس الدانمركي للاجئين

فيكي تينانت
مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

ريتشارد ويليامز
مستشار مستقل

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي ٢٠١١-٢٠١٢

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية • مشروع بروكينغز-إل إس إيه لدراسة النزوح الداخلي • شركة دهب شيل • مجلس اللاجئين الدانماركي • شركة DHL للنقل السريع • مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس • حكومة مقاطعة فالنسيا/وزارة التعليم •المنظمة الدولية للهجرة• منظمة الإشعار الدولية • لجنة الإنقاذ الدولية • محمد يحيى أبوريشة • وزارة الشؤون الخارجية النرويجية • مجلس اللاجئين النرويجي/مركز رصد النزوح الداخلي • أوكسفام أستراليا • أوكسفام بريطانيا العظمى • ستيفاني هنت وهنتر هنت، معهد هنت للهندسة والعمل الإنساني • وزارة الشؤون الخارجية الفدرالية السويسرية • وزارة التنمية الدولية البريطانية • المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • جامعة كوينزلاند • اللجنة النسائية للاجئات والأطفال اللاجئين

تونسي وأفتخر!

إليزابيث إيستر وهدى شلشول وكارول لاليف

لقد جاءت الحرب الأهلية التي اندلعت في ليبيا العام الماضي العالم بأسره على حين غرة، فلم يكن أحد مستعداً، وتونس كانت أقل الجيران استعداداً، نظراً لانشغالها في ثورتها. وبحلول ٢٧ فبراير/شباط، كان أكثر من ١٠٠٠٠ شخص يعبرون الحدود بين تونس وليبيا كل يوم. واستجابت تونس بفتح حدودها مع ليبيا، وحشد التونسيون من جميع أنحاء البلاد الدعم لآلاف الأجانب القادمين إلى منطقتهم الجغرافية في ظروف صعبة للغاية.

ووجد التونسيون الذين رغبوا في المساعدة في جهود الإغاثة كافة السبل للقيام بذلك، حيث تراوحت هذه السبل من الشركات المقدمة لكميات كبيرة من الحليب إلى امرأة مسنّة كانت تتنقل عبر الحافلات لإحضار الطعام المطهي منزلياً للاجئين. وأخذ الموظفون العاملون في إحدى شركات النقل على عاتقهم حشد أسطول من المركبات لنقل الأشخاص القادمين من ليبيا إلى الملاجئ وإلى مطار جربة وإلى المناطق الأخرى في تونس. كذلك، انتشرت الملاجئ الليلية في المدارس والمراكز الترفيهية والفنادق.

وهذا أحد الأطباء الذي قطع مئات الكيلومترات لتقديم خدماته. وعندما اكتشف أن سياسة الهلال الأحمر التونسي تنص على عدم استيعاب المتطوعين الجدد وغير المدربين في حين أن عملية الاستجابة الإنسانية جارية، لم يقبل بذلك عائقاً يمنعه من الاستمرار. فما كان منه إلا أن قدم منحة شخصية لجهود الإغاثة وبدأ العمل في جمع القمامة التي خلفتها الأعداد الغفيرة للأشخاص المارين.

ولمتطوع الهلال الأحمر "حافظ" ذكريات حية حول أحد الطهاة التونسيين الذين قدموا إلى مخيم شوشة الطارئ. هذا الطاهي أحضر خبزاً وأرزاً أعدهما مسبقاً، مخططاً لقضاء يوم واحد فقط في شوشة. وأوضح حافظ بقوله: "لكنني تأثرت بمنظر الآلاف من الأشخاص المرهقين والمصدومين والجوعى، مما جعلني أعود في اليوم التالي مع أصدقائي". وأكمل حافظ: "أنشأت هذه المجموعة من الطباخين المتطوعين خيمة، واتجهوا إلى إعداد الوجبات للمقيمين في المخيم، حيث وفروا وجبات مطهية للمخيم تكفيه لأسبوعين، باستخدام المؤن التي قدمها لهم المواطنون المحليون. ثم بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تمويلهم، وهكذا أنشئ المطبخ الرئيسي لمخيم شوشة الذي قدم من ٢٣٠٠٠ إلى ٢٨٠٠٠ وجبة يومياً."

وفي ولاية تطاوين الواقعة في أقصى جنوب تونس، رحب التونسيون بحوالي ٨٠٠٠٠ ليبي في منازلهم، مما نجم عنه صعوبات مالية جسيمة تكبدوها مع تزايد نفقات فواتير المرافق العامة. وعندما عرض موظفو المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة على الأسر التونسية لتغطية نفقات المياه والغاز والكهرباء الخاصة بهم، اعتبرها الكثيرون إهانة، قائلين: "نحن لا ننتظر التعويض". ثم تعاقدت المفوضية العليا مع شركات المرافق التونسية لتقديم الإعانات بصورة مباشرة.

لم يكن كرم التونسيين الجارف بناءً على توجيهات أو تعليمات عالية المستوى، ذلك لأن الأشخاص تصرفوا ببساطة ولم يستجيبوا بخوف وإنما بتعاطف.

إليزابيث إيستر eyster@unhcr.org هي نائب ممثل، وهدى شلشول chalchou@unhcr.org هي مساعد المسؤول القانوني، وكارول لاليف laleve@unhcr.org هي مسؤول التقارير لدى مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة في تونس.

أُقيم مخيم شوشة الطارئ في رأس جدير، على بُعد 7 كم من الحدود التونسية الليبية لإيواء الفارين من ليبيا. واعتباراً من يونيو/حزيران 2012، لا يزال المخيم مستضيفاً لأقل من 3000 لاجئ في انتظار حل دائم.

مخيم شوشة

Hamideddine Bouali